الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: الإدارة المالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

إعداد الطلبة		المشرف
1	بوزنقة ليلى	بوفنش وسيلة
2	لمزري وسيلة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
قرمية دوفي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
وسيلة بوفنش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
نوال بيراز	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له)

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عزوجل ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ ة المشرفة "**وسيلة بوفنش**" التي رافقتنا طيلة هذا البحث وأمدتنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عز وجل أن يسدد خطاها ويحقق مناها فجزاها الله عنا كل خير.

كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي "**عبد الحفيظ بوالصوف**" ميلة، وجميع العاملين فيها.

وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ امتناننا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إهـــــداء

ها أنا ذا وصلت إلى نهاية مشواري في هذا الحلو، لأبتدئ من جديد حلما آخر ينتظرني.....

أهدي تخرجي:

إلى من عان ويعين وسهل ويسهل، سبحانه وتعالى من تتم بنعمته الصالحات.

إلى الشمعة التي أنارت دربي، اليد التي هونت علي تعبي والظل الذي لطالما رافقني ل "عائلتي" .

إلى الصدر الدافئ والقلب الداعي، العزيزة الصابرة التي كانت تقوي العزيمة والهمة بداخلي "أمي الحبيبة رحمها الله".

إلى الذي لا ينفصل اسمي عن اسمه، لمصدر العطاء الذي لا ينقطع وينبوع الأمل الذي لا يعرف الكلل "أبي الغالي رحمه الله".

إلى من كانت إلى جانبي دائما وشجعتني و دعمتني رفيقة أسفاري "أميرة" ابنة أختي و أيضا "وساو" ابنة أختي صاحبة الفكرة الأولى لعودتي إلى مقاعد الدراسة و إكمال المشوار الدراسي.

إلى رياحين حياتي ومرآتي التي أرى بها نفسي وذاتي،كواكبي المشرقة ومحطات راحتي "إخوتي وأخواتي".

إلى الدكتور فريد بيالة حفظه الله أتوجه إليه بخالص التقدير و الامتنان و دمت عونا لجميع الطلبة.

إلى كل من ساهم إلى وصولي ورسموا لي طريقي وساندوني "أساتذتي وأصدقائي"

والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا.

وســـــيـــــلة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين)

إله لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته... ولا تطيب اللحظات إلا بذكره... الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة...نبي الرحمة ونور للعالمين

" سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

انتهت الرحلة...لم تكن سهلة وليس من المفترض أن تكون كذلك...ومهما طالت فستمضي بحلوها

ومرها وها أنا وبعون الله تعالى أتمم هذا العمل المتواضع.

وفي اللحظة الأكثر فخرا أهدي هذا النجاح لنفسي أولا، وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي.

إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله، داعمتي الأولى والأبدية "**أمي**" أهديك هذا الإنجاز الذي لولا

تضحياتك لما كان له وجود، ممتنة لأن الله قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند وعوض.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق

داعمي، فخري واعتزازي "**والدي**".

إلى سندي وضلعي الثابت الذي لا يميل، إلى ملاذي الأول والأخير "**أخي الغالي**"

إلى قرة عيني من قاموا بتشجيعي دائما إلى الوصول ومن دعمني بلا حدود وأعطاني بدون مقابل

" **أخواتي**"

إلى أعز وأقرب الناس إلى قلبي صديقاتي ورفيقات دربي كل باسمه إلى كل من شاءت الأقدار أن

تجمعني بهم حدائق الدراسة وجعلت منهم أشقاء.

ليلى

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990–2021، باعتبار هذه التحويلات موردا ماليا هاما يمكنه المساهمة في تحسين عجز ميزان المدفوعات، باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التحويلات المالية للمهاجرين وميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى وجود أثر معنوي سالب للتحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: التحويلات المالية للمهاجرين، ميزان المدفوعات، طريقة FMLOS ، الجزائر

Abstract

This study aims to measure the impact of migrants 'remittances on the balance of payments in Algeria during the period 1990–2021, as these remittances are an important financial resource that can contribute to improving the balance of payments deficit ,using the fully modified least squares method FMOLS. The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the migrant remittances and the balance of payments, in addition to a negative significant impact of migrant remittances on the balance of payments.

Keywords: Remittances of migrants, Balance of Payments, FMOLS method Algeria

الفهارس

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
مقدمة	ب
الفصل الأول: الإطار النظري للتحويلات المالية للمهاجرين	
تمهيد	2
المبحث الأول: تعريف التحويلات المالية للمهاجرين، أهميتها وعناصرها	4
المطلب الأول: تعريف التحويلات المالية للمهاجرين وأهميتها	4
المطلب الثاني: عناصر التحويلات المالية للمهاجرين	7
المبحث الثاني: دوافع التحويلات المالية للمهاجرين والعوامل المؤثرة فيها	11
المطلب الأول: دوافع التحويلات المالية للمهاجرين	11
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التحويلات المالية للمهاجرين	17
المبحث الثالث: آثار التحويلات المالية للمهاجرين وتكاليف إرسالها	19
المطلب الأول: آثار التحويلات المالية للمهاجرين	19
المطلب الثاني: تكاليف ارسال التحويلات المالية للمهاجرين	21
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات	
تمهيد	27
المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات، أهميته والعوامل المؤثرة فيه	28
المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات	28
المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه	29
المبحث الثاني: عناصر ميزان المدفوعات	31
المطلب الأول: الحساب الجاري	31
المطلب الثاني: حساب رأس المال	32

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: ميزان حركة النقد الأجنبي	32
المطلب الرابع: حساب السهو والخطأ	33
المطلب الخامس: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات	34
المبحث الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات	35
المطلب الأول: تعريف توازن ميزان المدفوعات ونظرياته	35
المطلب الثاني: اختلال توازن ميزان المدفوعات وأسبابه	38
المبحث الرابع: العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين وميزان المدفوعات	43
المطلب الأول: التحويلات المالية للمهاجرين ومكانتها ضمن ميزان المدفوعات	43
المطلب الثاني: تطور التحويلات المالية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2021	44
المطلب الثالث: تحليل طبيعة العلاقة بين التحويلات المالية وميزان المدفوعات	44
خلاصة الفصل	45
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات	
تمهيد	47
المبحث الأول: واقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر	49
المطلب الأول: مصادر وتطور التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر	49
المطلب الثاني: تقييم التحويلات المالية للمهاجرين	50
المبحث الثاني: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري وتطوره	58
المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري	58
المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر	59
المبحث الثالث: الدراسة القياسية	70
المطلب الأول: متغيرات الدراسة ومصادرها	70
المطلب الثاني: منهجية الدراسة	70
المطلب الثالث: النتائج ومناقشتها	71
خلاصة الفصل	77
خاتمة	79
قائمة المراجع	83

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عناصر تحويلات المهاجرين في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات	6
02	عناصر التحويلات المالية للمهاجرين المتعلقة بالهجرة في ميزان المدفوعات	9
03	مزايا وعيوب مختلف قنوات التحويل	22
04	تطور التحويلات المالية للمهاجرين ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021	51
05	مقارنة نسبة التحويلات ببعض المحددات الاقتصادية الكلية	53
06	الحجم النسبي للحوالات المالية المتدفقة نحو الجزائر من 1990-2021	55
07	تطور الميزان التجاري من الفترة 1990-2021	60
08	تطور ميزان الخدمات في الجزائر خلال الفترة من 1990-2021	61
09	تطور دخل العوامل والتحويلات المالية خلال الفترة 1990-2021	63
10	تطور الحساب الرأسمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	65
11	تطور حساب رأس المال والعمليات المالية خلال الفترة 1990-2021	66
12	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021	68
13	نتائج اختبار ديكي فولر المطور للاستقرارية	71
14	تحديد درجة التأخير المثلى	72
15	اختبار التكامل مشترك باستخدام اختبار جوهانسن-جيسليس Johansen-Juselius	72
16	تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا	73
17	نتائج اختبار استقرارية معلمات التكامل المشترك	74

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي	75
02	دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي التقدير	75
03	دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع بواقي التقدير	76
04	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير	76

مقدمة

تعد التحويلات المالية للمهاجرين إحدى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية البارزة في العالم المعاصر، نظرا لتأثيرها المتعدد الأبعاد على الاقتصاد الكلي والجزئي في البلدان المستقبلة والمصدرة للهجرة، ففي ظل تزايد حركية السكان عبر الحدود نتيجة لأسباب اقتصادية، اجتماعية، وأمنية، أصبحت تحويلات المهاجرين تمثل شريانا ماليا هاما للدول النامية، حيث توفر سيولة نقدية تساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي، والتقليل من حدة التبعية للمصادر التقليدية للتمويل الخارجي.

في هذا الإطار، أضحت التحويلات المالية للمهاجرين تؤدي دورا محوريا في دعم العملات الوطنية وتخفيف حدة العجز في ميزان المدفوعات، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف اقتصادياتها أو التذبذب في مداخيلها الريعية، لذلك تزايد الاهتمام الأكاديمي والسياسي بدراسة آليات انتقال الأموال من المهاجرين نحو بلدانهم الأصلية، وتحليل أثرها على المؤشرات الاقتصادية المختلفة، من بينها ميزان المدفوعات الذي يعد مرآة تعكس مدى قوة أو ضعف الوضع المالي الخارجي للدولة.

الجزائر، كغيرها من الدول النامية، شهدت منذ عقود موجات متزايدة من الهجرة نحو الخارج، خاصة نحو دول الاتحاد الأوروبي، ونتيجة لذلك تكونت جالية جزائرية كبيرة تملك قدرات مالية معتبرة يمكن إذا ما وجهت بشكل فعال أن تساهم في تعزيز القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني، في ظل ما تشهده الجزائر من تحديات مالية واقتصادية، خاصة بعد تقلب أسعار النفط المورد الريعي الأساسي في البلاد، فمع تراجع إيرادات المحروقات ازداد الحديث حول ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وتفعيل الموارد البديلة، ومنها تحويلات الجالية الجزائرية بالخارج والتي لا تزال، في كثير من الأحيان تمر عبر قنوات غير رسمية، مما يصعب من عملية ضبطها واستثمارها بشكل فعال.

اشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق سنقوم بطرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في دعم ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي ما يلي:

- كيف تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المدروسة؟
- ما مدى مساهمة التحويلات المالية في دعم الحساب الجاري وميزان المدفوعات؟
- كيف تؤثر العوامل الاقتصادية (أسعار النفط، أسعار سعر الصرف، التضخم...) على حجم التحويلات؟

الفرضيات:

بناء على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية بهدف مناقشتها واختبار صحتها ونفيها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

الفرضية الرئيسية:

- وجود أثر معنوي موجب وضعيف للتحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

الفرضيات الفرعية:

- عرف ميزان المدفوعات الجزائري تقلبات حادة بين الفوائض والعجوزات، تبعا لتغير أسعار النفط، في ظل ضعف التنوع الاقتصادي.
- تساهم التحويلات بشكل ايجابي في تقليص العجز الجاري، لكنها لا تمثل نسبة مؤثرة مقارنة بعائدات المحروقات.
- تؤثر العوامل الاقتصادية على حجم التحويلات من خلال غياب البرامج الحكومية الموجهة لاستثمار أموال الجالية مما أدى إلى توجيه أغلب التحويلات نحو الاستهلاك الأسري بدل الاستثمار.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- تسليط الضوء على مورد مالي خارجي مستقر نسبيا، يمكن أن يدعم الاقتصاد الوطني.
- تقدم مرافعة علمية لصالح إصلاح السياسات المرتبطة باستقطاب أموال الجالية الجزائرية.
- تساهم في توجيه صانعي القرار نحو استغلال التحويلات ليس فقط كدخل اجتماعي، بل كمورد اقتصادي وتنموي فعال.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- تقديم تأطير نظري لمفهومي التحويلات المالية وميزان المدفوعات.
- تحليل تطور بنود ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2021.
- دراسة تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين من حيث الحجم والأثر.
- قياس مساهمة هذه التحويلات في تغطية العجز الخارجي.

- اقتراح آليات لتعظيم دور هذه التحويلات في خدمة الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

- ازدياد الاهتمام بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خارج إطار المحروقات.
- ارتباط الموضوع بواقع اقتصادي حساس تمر به الجزائر، مع تذبذب أسعار النفط.
- نقص الدراسات التطبيقية التي تربط بين التحويلات وميزان المدفوعات بشكل كمي في السياق الجزائري.

الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين موضوع بحثنا من جوانب مختلفة، وفيما يلي عرض لبعض دراساتهم:

- مقال نشر سنة 2024 في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج –الجزائر– تحت عنوان **الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين في الهند** –دراسة قياسية من(1990–2023) للباحثة **إيمان بن التومي** هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الأداء الاقتصادي لبلدهم الأصلي، مع التركيز على حالة الهند باعتبارها من أكبر الدول المستقبلة لتحويلات جاليتها بالخارج باستخدام دراسة قياسية تعتمد على الانحدار المتعدد حيث تم الاعتماد على مؤشر التحويلات المالية للمهاجرين كمتغير مستقل و مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي كمتغير تابع وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وإيجابية بين التحويلات المالية للمهاجرين الهنود والنمو الاقتصادي الهندي، حيث أظهرت النتائج أن كل زيادة بوحدة واحدة في حجم التحويلات تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار 0.126 وحدة، ويعكس هذا الأثر الإيجابي الدور المهم الذي تلعبه التحويلات في تحفيز الناتج الداخلي الخام من خلال دعم الاستهلاك والاستثمار المحلي.
- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2021 بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان تحت عنوان **أثر تحويلات المهاجرين على اقتصاديات دول المغرب العربي** –دراسة قياسية خلال الفترة 1976–2018 للطالبة ملحاوي فاطمة الزهراء التي هدفت إلى قياس أثر تحويلات المهاجرين على معدلات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي في الأجلين الطويل والقصير، وذلك باستخدام نماذج قياسية تعتمد مقاربة PANAL ARDL وبيان مدى تأثير تدفقات تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي، حيث كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية موجبة (0.18)، ما يدل على أن ارتفاع التحويلات المالية يؤدي إلى تحسن في معدلات النمو ويعزى هذا التأثير إلى توجيه جزء من

هذه التحويلات نحو استثمارات إنتاجية ومشاريع مصغرة ساهمت بدورها في خلق فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد في الدول المدروسة.

وخلصت الدراسة إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وضرورة تطوير القطاع المالي وبخاصة القطاع المصرفي.

- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2020 بجامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، تحت عنوان **دراسة المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين** دراسة حالة الجزائر للطالب بوطالبي هشام هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على تدفقات تحويلات المهاجرين نحو الجزائر، وقياس مدى استجابتها للتغيرات الاقتصادية الداخلية، وذلك في محاولة لفهم طبيعة هذه العلاقة وديناميكيتها ضمن السياق الجزائري، من جهة أخرى سعت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نظري لظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين و آليات تأثيرها على اقتصاديات البلدان المستقبلة وقد توصلت الدراسة إلى:

- التحويلات المالية تتأثر بشكل إيجابي ومعنوي بعدة متغيرات اقتصادية كلية، من أبرزها معدلات النمو الاقتصادي، ومستوى الدخل الفردي، ومعدلات التضخم والبطالة، ما يعكس حساسية هذه التحويلات للبيئة الاقتصادية العامة في البلاد.
- كما كشفت النتائج عن وجود أثر سلبي لعلاوة سعر الصرف الموازي، والتي تمثل أحد أهم المعوقات أمام تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على التحويلات غير النظامية ويحد من فعاليتها الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

ارتكزت هذه الدراسة على توظيف مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، بما يسمح بتحقيق تحليل شامل وموضوعي لظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي في معالجة الإطارين المفاهيمي والنظري، من خلال استعراض أهم المفاهيم المرتبطة بالتحويلات المالية وميزان المدفوعات، وكذا تحليل الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، كما تم توظيف المنهج التحليلي لتفسير العلاقة القائمة بين متغيري الدراسة، وتحديد أوجه التأثير المباشر وغير المباشر لتحويلات المهاجرين على الحساب الجاري وأداء ميزان المدفوعات، وإلى جانب ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي لقياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات في الجزائر.

هيكل الدراسة:

قسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول، فصلين للأدبيات النظرية وفصل لدراسة قياسية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين.

- **الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى النظريات الأدبية ولقد احتوى على ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول تعريف التحويلات المالية للمهاجرين، أهميتها وعناصرها، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه دوافع التحويلات المالية للمهاجرين والعوامل المؤثرة عليها، أما في المبحث الثالث والأخير فقد تناولنا فيه آثار التحويلات المالية للمهاجرين وتكاليف ارسالها.

- **الفصل الثاني:** تطرقنا فيه إلى النظريات الأدبية وقد احتوى على أربع مباحث، حيث تضمن المبحث الأول تعريف ميزان المدفوعات، أهميته والعوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فقد تضمن عناصر ميزان المدفوعات، المبحث الثالث تضمن توازن واختلال ميزان المدفوعات وأخيرا تضمن المبحث الرابع العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين وميزان المدفوعات.

- **الفصل الثالث:** تطرقنا فيه إلى دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على ميزان المدفوعات وقد تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول مصادر وتطور تحويلات المهاجرين إلى الجزائر والمبحث الثاني خصائص ميزان المدفوعات الجزائري وتطوره،أما المبحث الثالث فقد تضمن الدراسة القياسية

حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراستنا فيما يلي:

الإطار الزماني: تم تحديد الإطار الزماني في الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2021، وهي فترة تعرف بتعدد التحولات الاقتصادية والسياسية، مما يمنح التحليل بعدا ديناميكيا.

الإطار المكاني: اقتصرت الدراسة على حالة الجزائر باعتبارها دولة ذات تجربة طويلة في الهجرة الخارجية وتشكل تحويلات جاليتها موردا ماليا لا يستهان به.

الإطار الموضوعي: ينحصر في دراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على ميزان المدفوعات دون التطرق إلى باقي الأبعاد الاجتماعية أو السياسية للتحويلات.

مصادر الدراسة:

يتم الاعتماد في هذه الدراسة على مصادر متعددة تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، وتشمل الكتب، المذكرات والأنترنت.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي تطرقنا إليها في دراستنا ما يلي:

- هيمنة الطابع النظري على أغلب الدراسات السابقة، مع قلة الأبحاث التي تقدم نماذج إحصائية أو قياسية دقيقة في السياق الجزائري.
- تباين الأرقام بين المصادر المحلية والدولية، ما أدى إلى صعوبة توحيد المؤشرات المستخدمة في التحليل.
- غياب تفاصيل دقيقة في التقارير الرسمية حول بعض بنود ميزان المدفوعات، خاصة في السنوات الأولى من الفترة المدروسة (التسعينات).

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحويلات المالية للمهاجرين

تمهيد:

أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين خلال العقود الأخيرة من أبرز التدفقات المالية الدولية الموجهة نحو الدول النامية، حيث تجاوزت في كثير من الحالات حجم المساعدات الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة مما جعلها تحظى باهتمام متزايد من طرف الباحثين وصناع القرار على حد سواء، فمع تصاعد حجم الهجرة الدولية، بدأت هذه التحويلات تمثل مصدرًا هامًا للعملة الصعبة، وأداة فاعلة في دعم التوازنات الاقتصادية والمالية للدول المستقبِلة لها، خصوصًا في ظل الأزمات الاقتصادية والاضطرابات الجيوسياسية التي تشهدها العديد من المناطق.

وتتمثل أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في طبيعتها المستقرة مقارنة ببقية الموارد الخارجية، وقدرتها على التأثير الإيجابي في مستويات الاستهلاك والاستثمار، وعلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما في البلدان التي تعاني من ارتفاع نسب البطالة وتراجع في مداخيلها الريعية كما تساهم هذه التحويلات في تغذية الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، ودعم ميزان المدفوعات، خاصة في الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية وضعف في تنوع مصادر الدخل الوطني.

وتختلف دوافع التحويلات من مهاجر لآخر، فهي تتراوح بين اعتبارات اجتماعية وإنسانية من جهة واعتبارات اقتصادية واستثمارية من جهة أخرى، كما أنها تتأثر بعدة عوامل مثل مستوى الدخل، الاستقرار السياسي، سعر الصرف، وتوفر قنوات التحويل الرسمية، وفي هذا الإطار، تلعب السياسات الاقتصادية والمالية دورًا حاسمًا في تشجيع المهاجرين على إرسال أموالهم عبر النظام المالي الرسمي، وتوجيهها نحو مشاريع إنتاجية تعود بالنفع على الاقتصاد الكلي.

ورغم هذا الدور المتزايد، فإن التحويلات المالية لا تُستثمر دائمًا بطريقة مثلى، إذ غالبًا ما تذهب نحو تغطية النفقات الاستهلاكية للأسر بدل توجيهها إلى قنوات الإنتاج والاستثمار، الأمر الذي يحدّ من أثرها طويل المدى على النمو الاقتصادي، كما أن طرق إرسالها، سواء عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية، تؤثر بشكل مباشر على مدى انعكاسها في الحسابات الوطنية وخاصة في ميزان المدفوعات.

وانطلاقا من هذه المعطيات، يسعى هذا الفصل إلى بناء إطار نظري شامل ومتكامل حول التحويلات المالية للمهاجرين، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف التحويلات المالية للمهاجرين، أهميتها وعناصرها.

المبحث الثاني: دوافع التحويلات المالية للمهاجرين والعوامل المؤثرة عليها.

المبحث الثالث: آثار التحويلات المالية للمهاجرين وتكاليف إرسالها.

المبحث الأول: تعريف التحويلات المالية للمهاجرين، أهميتها وعناصرها

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين إحدى أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث تمثل التحويلات إحدى الأدوات الهامة التي يمكنها المساهمة بشكل إيجابي وفعال في تنمية اقتصاديات الدول المستقبلة لها، حيث تؤدي دورا هاما في توفير رؤوس الأموال اللازمة لها، وفيما يلي عرض لتعريف التحويلات المالية وتبيان أهميتها، وعناصرها.

المطلب الأول: تعريف التحويلات المالية وأهميتها

تعددت تعاريف التحويلات المالية للمهاجرين لتعدد واختلاف طرق تسجيلها في موازين مدفوعات الدول المرسلة والمستقبلة لها، ويمكن توضيح بعض تعاريف التحويلات المالية للمهاجرين وأهميتها من خلال الآتي.

الفرع الأول: تعريف التحويلات المالية للمهاجرين

للتحويلات المالية للمهاجرين عدة تعاريف نذكر منها:

- **تعريف البنك الدولي:**

يعرف البنك الدولي التحويلات المالية للمهاجرين على أنها التحويلات التي يجريها الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من سنة واحدة في اقتصاد أخر يقيمون فيه؛ أي أنها التحويلات الشخصية التي يرسلها العمال المهاجرون والأفراد المغتربون إلى أسرهم وأقاربهم في بلدانهم الأصلية.[1]

- **تعريف منظمة الهجرة الدولية:**

تعرف منظمة الهجرة الدولية التحويلات المالية للمهاجرين على أنها:[2] التحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي، وهي تشمل كل التدفّقات المالية المرتبطة بحركات الهجرة الدولية، وغالبا ما تكون هذه التحويلات نقدية وشخصية يرسلها العامل المهاجر أو المهاجر بشكل عام إلى أفراد العائلة والأقارب في بلد المنشأ، لكّنها قد تشمل أنواع أخرى كالأموال المستثمرة أو المودعة أو المتبرع بها من طرف المهاجر إلى بلده الأصلي.

---

[1] بوطالبي هشام ، المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين– دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر، 2019 – 2020 ، ص 147.

[2] ملحاوي فاطمة الزهراء، الأثر الانمائي للتحويلات المالية للمهاجرين بالدول المغاربية ، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 9 العدد 1 ، 2018 ، ص401.

- **تعريف صندوق النقد الدولي:**

تعرف تحويلات المهاجرين وفق دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي بأنها: تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين و/أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص في دولهم الأصلية، وأما العاملين بالخارج لفترة تقل عن سنة (غير المقيمين في دول المهجر) فإن تحويلاتهم تمثل دخلا تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة، وبذلك فإنها تدخل ضمن تعويضات العاملين تحت بند الدخل في ميزان المدفوعات، ويقوم صندوق النقد الدولي بتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين في ثلاثة بنود تتمثل فيما يلي:[1]

- **البند الأول:** يكون رقم حسابه في ميزان المدفوعات المتفق عليه في صندوق النقد الدولي 2310 بحيث يشمل هذا الحساب تعويضات العاملين في الخارج، وهي عبارة عن كل الأموال التي يتقاضاها العامل في الخارج، حيث يندرج تحت هذا البند كل من الأجور وتعويضات التأمينات والخدمات الاجتماعية التي يتقاضاها العامل في الخارج ويقوم بتحويلها إلى بلده الأصلي، ولا يندرج في هذا البند الأموال التي يحملها المهاجر معه في مرحلة الذهاب أو العودة.
- **البند الثاني:** رقم حسابه 2391 ويعرف التحويلات المالية للعاملين على أنها: كل التدفقات الخارجية الخاصة بالعمال المقيمين في الخارج لمدة زمنية لا تقل عن سنة ، وتشمل هذه التحويلات أصول مالية أو سلع تحول إلى أفراد أسرته أو إلى حساب بنكي خاص به في موطنه الأصلي.
- **البند الثالث:** رقم حسابه 2431، ويمثل تحويلات المهاجرين التي هي عبارة عن صافي التحويلات المالية التي قام بها المهاجر أثناء مغادرة البلد الأصلي والعودة إليه والإقامة به لمدة لا تقل عن سنة.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحويلات المالية للمهاجرين هي: تلك المدخرات التي يحولها العمال المهاجرون من دول المهجر (دول الاستقبال) إلى دول الهجرة (دول الارسال) بصورة نقدية أو تحويلات عينية، وقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية لدول الهجرة أو بالعملات الأجنبية الأخرى، كما أن تحويلها قد يتم من خلال قنوات التحويل الرسمية (التحويلات الإلكترونية) أو غير الرسمية (الأموال البضائع المنقولة عبر الحدود)، وهي تمثل دخل العديد من العائلات، وتأتي من الاقتصادات الأجنبية وترتبط أساسا بالهجرة

[1] Coiffard, M ,La Coopération Internationale Sur Les Transferts De Fonds Des Migrants, Quels Enjeux Pour Quelle Perspective ?. *Revue européenne des migrations internationales, CREG-Université Grenoble Alpes* vol .28 n° 1 (2012) , pp 4-129.

المؤقتة أو الدائمة للأشخاص، كما تمثل أيضا عملية مالية ترتكز على إرسال المال في وقت قصير لشخص ما (الأسرة و الأصدقاء) أو لدفع عملية شراء أو خدمة.

الجدول رقم (1) : عناصر تحويلات المهاجرين في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات

<table>
<tr><td colspan="6">مجموع تحويلات المغتربين زائد التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر المعيشية (أ + ب + ج + د + هـ + و)</td></tr>
<tr><td colspan="4" rowspan="2">مجموع تحويلات المغتربين (أ + ب + ج + د)</td><td>(هـ)
التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر</td><td>(و)
التحويلات الرأسمالية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر</td></tr>
<tr><td colspan="3">التحويلات الشخصية من المغتربين (أ + ب + ج)</td><td rowspan="2">(د)
المزايا الاجتماعية</td></tr>
<tr><td>(أ)
التحويلات الشخصية (جزء من التحويلات الجارية)</td><td>(ب)
تعويضات العاملين– الضرائب والمساهمات الاجتماعية والنقل والسفر</td><td>(ج)
التحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية</td></tr>
</table>

المصدر: صندوق النقد الدولي 2009، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ص274.

الفرع الثاني: أهمية التحويلات المالية للمهاجرين

تتجلى أهمية التحويلات المالية للمهاجرين من خلال ما يلي:[1]

- تحسين العجز في ميزان المدفوعات، وكذا تدعيم احتياطات النقد الأجنبي.
- تنويع مصادر دخل الأسر مما يساعد على تحسين مستواهم المعيشي، ويساهم في تخفيف مستوى الفقر ورفع مستوى التعليم والصحة.
- المساعدة على تطوير القطاع المالي، من خلال توسيع قاعدة الودائع، دعم سيولة القطاع المصرفي والمساهمة في الاستقرار المالي للبنوك.
- زيادة الطلب على المنتجات المالية، نتيجة الاعتماد على البنوك في إجراء التحويلات المالية.
- مصدر هام من مصادر التمويل الخارجي.
- المساهمة في خلق فرص العمل والاستهلاك النهائي وفي مضاعفة الدخل الوطني.
- خفض معدلات البطالة وتحفيز الاستثمار من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، فهي تمثل مصدر التمويل الثاني بعد الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: عناصر التحويلات المالية للمهاجرين وأنواعها

تعد التحويلات المالية للمهاجرين إحدى أبرز التدفقات المالية غير التجارية التي تشهدها الاقتصاديات النامية، حيث أصبحت تمثل ركيزة هامة في تمويل احتياجات الأسر، ودعامة محتملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر، وتتنوع هذه التحويلات من حيث طبيعتها ومصدرها والغرض من استخدامها،ما يجعل فهم عناصرها و أنواعها ضرورة لفهم أثرها الحقيقي على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: عناصر التحويلات المالية للمهاجرين

حسب دليل صندوق النقد الدولي فإن تعويضات العاملين والتحويلات الشخصية هما البندان اللذان يرتبطان ارتباطا كبيرا بتحويلات المغتربين في إطار ميزان المدفوعات ويدرج هذان العنصران في الحساب الجاري وتتمثل عناصر التحويلات المالية للمهاجرين في الآتي:[2]

[1] بزارية أمحمد وآيت سي معمر نوال ، الأثر الانمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، جامعة يحي فارس المدية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر، المجلد 4 ، العدد 1، 15 افريل 2017 ، ص269.

[2] صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، الطبعة السادسة ، ص274.

1. تعويضات العاملين:

يقصد بتعويضات العاملين دخل عمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير (أقل من 12شهرا) في اقتصاد بلد ليسوا مقيمين فيه، إضافة إلى دخل العمال المقيمين الذين يعملون لدى كيانات غير مقيمة، وتقيد تعويضات العاملين على أساس إجمالي أي قبل خصم الضرائب وغيرها من المصروفات التي يتحملها العامل في الاقتصاد الذي يعمل فيه، وهي تتضمن أساسا المعالجات التي تتم على رواتب العمال والامتيازات الاجتماعية الأخرى التي يحصل عليها الأفراد العاملين في الخارج، كالأجور، علاوات العمال الموسميين أو المهاجرين المؤقتين المقيمين في دولة أخرى لمدة تقل عن السنة، إضافة إلى أجور العمال الذين يتنقلون للعمل في بلد مجاور لكنهم غير مقيمين فيه ،وبالتالي فهم يدرجون ضمن هذه الفئة إضافة إلى دخول وأجور العمال الموظفين في المؤسسات الأجنبية كالسفارات والمنظمات الدولية ، وتسجل تعويضات الأجراء في قسم الدخل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في البند رقم 2310، ولا يتضمن هذا البند ما يحمله العمال المهاجرون معهم من أموال عند العودة إلى بلدانهم الأصلية، كما يطلق عليها اسم تعويضات المستخدمين.

2. التحويلات الشخصية:

تشمل التحويلات الشخصية جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي ترسلها الأسر المقيمة إلى الأسر غير المقيمة أو تتلقاها منها، وبالتالي فهي تشمل جميع التحويلات الجارية فيما بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين، حيث يعتبر العامل المقيم لمدة زمنية تزيد عن 12 شهرا كعامل مهاجر، وتسجل هذه التحويلات في قسم التحويلات الجارية في ميزان المدفوعات في البند رقم 2391، وتسمى أيضا بتحويلات العمال.

3. تحويلات المهاجرين:

ويضم صافي الأصول التي يقوم العمال المهاجرون بتحويلها عند انتهاء فترة إقامتهم بدولة المهجر ولفترة سنة أو أكثر، وتسجل في حساب رأس المال تحت فئة التحويلات الرأسمالية رمز البند 2431.

4. مجموع تحويلات المغتربين أو المهاجرين:

هي مجموع التحويلات الشخصية من المغتربين والمزايا الاجتماعية المستحقة الدفع تحت صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق معاشات التقاعد، وقد تكون المزايا الاجتماعية نقدية أو عينية، وتشمل مجموع

تحويلات المغتربين الدخل المرسل من أفراد يعملون في الخارج لفترات زمنية قصيرة وكذا أفراد مقيمون في الخارج لفترات قصيرة ومن أفراد مقيمين بشكل دائم في الخارج.

5. مجموع تحويلات المغتربين إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر المستقبلة للتحويلات:

يشمل هذا البند مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات الجارية والرأسمالية من أي قطاع من قطاعات الاقتصاد المرسل إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر المستقبلة للتحويلات، وبالتالي فهي تشمل التبرعات النقدية أو العينية المقدمة من قطاعات الحكومة والمؤسسات إلى المنظمات الخيرية في دولة أخرى، ويشمل هذا البند العديد من أنواع المعونات المقدمة من القطاع الخاص والجهات الرسمية وكذلك الرعاية المقدمة عبر الحدود للأنشطة التعليمية والثقافية بما فيها المنح الدراسية.

6. تحويلات العمال المهاجرين:

وهي التحويلات النقدية المرسلة إلى الوطن من العمال المقيمين في الخارج لأكثر من سنة واحدة وتسجل في الحساب الجاري تحت فئة التحويلات الجارية. والجدول الموالي يبين عناصر التحويلات المالية للمهاجرين حسب الطبعة الخامسة:

الجدول رقم(02): عناصر التحويلات المالية للمهاجرين المتعلقة بالهجرة في ميزان المدفوعات

	الموقع ضمن حسابات ميزان المدفوعات	سياق التحويلات	
		مرحلة الهجرة	مدة الهجرة
تعويضات العمال	**الحساب الجاري:** حساب الدخل	خلال العمل بالخارج	أقل من سنة واحدة
تحويلات العمال المهاجرين	**الحساب الجاري:** التحويلات الخاصة	خلال العمل بالخارج	سنة واحدة أو أكثر
تحويلات المهاجرين	حساب رأس المال	عند الهجرة بين البلدان	سنة واحدة أو أكثر

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

– وليد لطيف، **الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل و الاستقبال**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010 ص44.

يظهر من خلال الجدول الأول أن تحويلات العمال المهاجرين يتم تقييدها في موازيين المدفوعات في معظم الدول كتحويلات أحادية الجانب، بدلا من اعتبارها تدفقات للدخل، حيث تعتبر أن الدخل يعتبر جزءا من الدخل المحلي الإجمالي، والدخل الوطني الإجمالي للبلد المضيف، إلا إذا توقع العمال البقاء لفترة تقل عن السنة فمهما يكن الدخل المحول من طرفهم إلى الدولة الأصل، فإنه يعتبر تدفقا للدخل، بدلا من اعتباره تحويلات أحادية الجانب، وهو يعتبر كذلك جزءا من الدخل المحلي للدولة المضيفة.[1]

كل من التدفقات الثلاثة يمكن أن تمتلك تدفقات مضادة في الاتجاه المعاكس، عن طريق بعض المهاجرين من دول أخرى، وعادة تظهر التحويلات المالية للمهاجرين في ميزان المدفوعات على شكل تدفقات صافية أي (تدفقات داخلة –تدفقات خارجة)، خاصة إذا كان حجم التدفقات الخارجة من التحويلات المالية ليس له تأثير على أهمية التحويلات الداخلة للاقتصاد.

الفرع الثاني: أنواع التحويلات المالية للمهاجرين

يمكن تصنيف التحويلات المالية للمهاجرين إلى عدة أنواع حسب طبيعتها، أو حسب قنوات إرسالها إلى:[2]

1-**معيار طبيعة التحويلات:**

أ. **التحويلات النقدية السائلة:** تشمل الأموال التي يرسلها المهاجر إلى دولته الأصلية.

ب. **التحويلات العينية:** تشمل السلع التي يرسلها المهاجر إلى دولته الأصلية.

ج. **التحويلات المعرفية:** وتشمل تدفق كل أشكال المعارف والكفاءات والخبرات التي اكتسبها المهاجر الدولي في دولة الاستقبال ويقوم بتحويلها إلى دولته الأصلية.

2. **معيار قنوات الإرسال:** يقصد بقنوات الإرسال المسار الذي تمر من خلاله التحويلات المالية وتشمل:

أ. **التحويلات المالية الرسمية:**

وهي تشير إلى التحويلات المالية للمهاجرين النقدية أوالعينية التي تمر عبر القنوات الرسمية من خلال مؤسسات مالية متخصصة في تحويل الأموال كالبنوك ومكاتب البريد ومكاتب الصرافة وشركات تحويل الأموال الدولية، وتكون تدفّقات هذا النوع من التحويلات مسجلة على مستوى ميزان المدفوعات الدول المستقبلة، كما

---

[1] congress of united state , congressional budget office(CBA) , remittances: international payment by migrants; a series on immigration, may 2005, p11.

[2] نادية سوداني، تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة بعض البلدان العربية خلال الفترة 2000-2010 ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2010- 2011، ص ص 27-28.

توجد بيانات إحصائية حول هذا النوع من التحويلات خاصة على مستوى المؤسسات المالية الدولية فعلى سبيل المثال يخصص البنك العالمي تقرير سنوي حول التحويلات المالية للمهاجرين في كتاب "حقائق حول الهجرة الدولية" وتستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات كالحوالات البريدية، تحويلات الحساب، خدمات الصرف الآلية التحويلات الإلكترونية، التحويلات الرسمية الدولية ...

ب. التحويلات المالية غير الرسمية:

هي التحويلات التي تمر بطرق غير قانونية عبر القنوات غير الرسمية، ويتميز هذا النوع من التحويلات بصعوبة إحصائه وقياسه لكونه غير مسجل في ميزان المدفوعات، وتتضمن التحويلات المالية غير الرسمية العديد من العمليات المالية كتحويل الأموال النقدية من المهاجر إلى بلده الأصلي سواء عند عودته، أو التحويل عن طريق شخص يكون بمثابة وسيط يتولى مهمة نقل الأموال من المهاجر إلى أفراد عائلته في دولته الأصلية، أو تكون في شكل تعويضات مالية بين أفراد الجالية في الخارج عندما يقوم مهاجر بتسديد فواتير أو شراء مقتنيات لشخص أخر في الخارج كدفع مصاريف العلاج أو شراء معدات مقابل الحصول على تعويض بالعملة الوطنية تدفع في حسابه الخاص أو حساب أفراد أسرته في دولته الأصلية كما نجد الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أفراد أسرهم في دولتهم الأصلية كدفع تكاليف السفر إلى الخارج.

المبحث الثاني: دوافع التحويلات المالية للمهاجرين والعوامل المؤثرة عليها

تشكل التحويلات المالية للمهاجرين مصدرا مهما للدخل في العديد من الدول خاصة النامية، حيث تساهم في تحسين معيشة الأسر وتخفيف حدة الفقر.وتتنوع دوافع المهاجرين لإرسال الأموال بين اعتبارات اقتصادية، كدعم الأسرة أو الاستثمار، وأخرى إجتماعية كالمسؤولية الأسرية والانتماء للوطن، وتتأثر هذه التحويلات بعدة عوامل، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: دوافع التحويلات المالية للمهاجرين

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين واحدة من أبرز أشكال التدفقات المالية الدولية التي تشهدها دول العالم سواء كانت دولا مصدرة للمهاجرين أو دولا مستقبلة للمهاجرين، مثل هذه التحويلات تعتبر مصدرا مهما للعائدات الاقتصادية في العديد من الدول النامية، حيث تساهم في تحسين مستوى معيشة الأسر وتوفير الخدمات الأساسية لهم، ومع تزايد ظاهرة الهجرة في السنوات الأخيرة أصبح من الضروري فهم الأسباب والدوافع التي

تحفز الأفراد على إرسال الأموال إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية، وكذلك العوامل التي تؤثر على حجم هذه التحويلات.

الفرع الأول: أسباب ودوافع التحويلات المالية للمهاجرين

تتمثل أسباب ودوافع التحويلات المالية للمهاجرين فيما يلي:

1- أسباب التحويلات المالية للمهاجرين

التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية تمثل جزءا مهما من الاقتصاد في العديد من الدول، ولها أسباب متعددة تختلف باختلاف الظروف الفردية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز الأسباب:

- **الأسباب الفردية:**

تعتبر نظرية Lucas,R E, Starrk,O,1985 من أهم النظريات التي تناولت الدوافع الفردية للتحويلات المالية، إذ تقوم هذه النظرية على ثلاث تفسيرات لقيام المهاجرين بتحويل الأموال وهي كالتالي:

- **الايثار:**

يرتكز هذا النموذج على عدة مبادئ أولها أن قيمة التحويلات المالية يجب أن ترتفع في آن واحد مع ارتفاع دخل المهاجر، ثانيا أن قيمة التحويلات المالية يجب أن تنخفض مع ارتفاع دخل الأسرة، وثالثا فإن قيمة التحويلات المالية تنخفض مع مرور الوقت وتقلص الروابط العائلية، إلى جانب انخفاضها عند استقرار المهاجر بصفة دائمة بالبلد المستقبل له والتحاق أسرته به[1]

- **المصلحة الذاتية:**

وتعني أن يكون تفكير المهاجر أناني عند قيامه بتحويل الأموال إما رغبة في الحصول على جزء من ميراث العائلة أو الاستثمار في دولته الأصلية لتحقيق ربح أو عائد أو بهدف تبادل المنفعة.[2]

- **الادخار:** يميل المهاجر إلى تحويل جزء من أمواله لبلده الأصلي بهدف ادخارها، وغالبا ما يتوافق سلوك الادخار عند المهاجر مع المدة الزمنية التي يقضيها في الخارج.[3]

---

[1] بوعتلي محمد ، عزواني ناصر، المحددات الفردية للتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، المجلد 12، العدد 25، 2018، ص3.

[2] بوعتلي محمد، عزواني ناصر، 2018، ص4.

[3] منال جابر مرسي محمد، دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر –دراسة قياسية للفترة (1990–2019)، مجلة البحوث المالية والتجارية كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر ، المجلد 22، العدد 1، 2021، ص410.

- **اتفاق القرض بين الأسرة والمهاجر والتأمين المتبادل:** يقوم المهاجر بتحويل جزء من أمواله لأفراد أسرته في دولته الأصلية كنوع من إعادة دفع المستحقات العائلية ومواجهة الأخطار.[1]

- **الأسباب الاقتصادية:**

إن سلوك المهاجر في تحويل أمواله باتجاه دولته الأصلية لا يعتمد على القرارات الفردية فقط، وانما يتأثر كذلك بعوامل أخرى ذات طبيعية اقتصادية ومؤسسية كلية تكون على مستوى البلد الأصلي وبلد المقصد بحيث:[2]

- تؤثر الظروف الاقتصادية في بلدان المنشأ على حجم التحويلات المالية المرسلة، فتحسن بيئة الاعمال وزيادة معدلات الاستثمار في بلد المنشأ تؤدي إلى زيادة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين.
- تؤثر أسعار الصرف في البلد الأصلي على حجم التحويلات المالية المرسلة من طرف المهاجر إلى بلده الأصلي.
- تؤثر تقلبات معدلات النمو الاقتصادي على حجم التحويلات المالية، فزيادة معدل نصيب الفرد من النتائج في دول المنشأ يؤدي إلى انخفاض حجم التحويلات المالية، المرسلة من المهاجرين إلى أسرهم في دولتهم الأصلية.
- هناك ارتباط بين تدفق التحويلات المالية وفجوة توزيع الدخل في بلد المنشأ، حيث كلما زادت هذه الفجوة زادت معدلات الفقر، وبالتالي ترتفع التحويلات المرسلة من طرف المهاجر نحو أسرته في دولته الأصلية.
- تؤثر المتغيرات الديمغرافية على تدفق التحويلات المالية، مثل حجم الجالية المهاجرة وتركيبتها الديمغرافية والاقتصادية.
- يميل المهاجرون ذوي المستوى العلمي المنخفض لتحويل جزء كبير من أموالهم نحو دولتهم الأصلية كون أن هجرتهم تكون غالبا مؤقتة، عكس المهاجرين أصحاب المستوى العلمي المرتفع.
- يفسر تدفق التحويلات المالية للمهاجرين كذلك بجودة المؤسسات الاقتصادية والسياسية، ومدى توفر الاستقرار السياسي في بلدان المنشأ.

[1] منال جابر مرسى ، 2021، ص410.

[2] بوطالبي هشام وين سعيد محمد ، التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية –دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات– مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، المجلد 12، العدد 2 ، 2017 ، ص115.

2- دوافع التحويلات المالية

تشكل التحويلات المالية للمهاجرين إحدى أبرز القنوات التي تعكس العلاقة الاقتصادية والاجتماعية بين المهاجر وبلده الأصلي، وتنبثق عنها مجموعة من الدوافع المتداخلة يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية[1]:

1. دوافع اجتماعية وانسانية:

تتمثل في الرغبة في دعم الأسرة الممتدة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف شبكات الحماية الاجتماعية، إذ يشعر المهاجر بمسؤولية تجاه ذويه، ما يدفعه لتحويل جزء من دخله لتغطية النفقات المعيشية والصحية والتعليمية، ويُعدّ هذا النوع من التحويلات استجابة مباشرة للروابط العائلية وروح التضامن الاجتماعي.

2. دوافع اقتصادية واستثمارية:

تنبع من سعي المهاجر إلى استغلال مدخراته في بلده الأصلي حيث العوائد المحتملة قد تكون أعلى من بلد الإقامة، خصوصًا في ظل فروقات سعر الصرف وانخفاض تكلفة المعيشة، وتشمل هذه التحويلات تمويل مشاريع صغيرة، اقتناء أصول عقارية، أو المساهمة في أنشطة تجارية، وهي غالبًا ما تأخذ طابعًا طويل الأمد وترتبط بأهداف تراكم رأس المال أو التحضير للعودة.

3. دوافع سلوكية ونفسية:

كالحنين للوطن، أو الرغبة في الحفاظ على الهوية والانتماء، ما يجعل التحويلات تعبيرًا عن الارتباط العاطفي بالمجتمع الأصلي. في بعض الحالات، تؤدي هذه العوامل إلى ما يسمى بـ "التحويلات الرمزية"، التي لا تكون بهدف اقتصادي بحت، بل للتأكيد على وجود المهاجر كفاعل اجتماعي في محيطه الأصلي.

إن فهم هذه الدوافع يمثل مدخلاً رئيسيًا لتطوير سياسات وطنية تعزز تعبئة هذه الموارد نحو قطاعات إنتاجية، بدلًا من اقتصارها على الاستهلاك الأسري، ما يعزز من دور التحويلات كآلية تمويل بديلة للتنمية في بلدان الاستقبال.

الفرع الثاني: محددات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين

تتباين الأسباب التي تدفع المهاجر في بلد المقصد إلى تحويل جزء من أمواله إلى بلده الأصلي بين أسباب ذاتية أو فردية تكون متعلقة بالمهاجر نفسه، أو أسباب جماعية تكون مرتبطة بالمهاجر وأفراد أسرته في بلده

[1] زيان موسى مسعود ، تحويلات المهاجرين كبديل استراتيجي للتمويل المستدام للمشاريع الاستثمارية في الدول العربية ، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم السلامية، قسنطينة ، العدد 9 ، 2019 ، ص ص130-135.

الأصلي ضمن استراتيجية عائلية تهدف من ورائها الأسرة إلى تعظيم العوائد والتقليل من الأخطار، ويمكن توضيح هذه المحددات من خلال مايلي:

1. المحددات الفردية:

مع النمو الكبير الذي عرفته التحويلات المالية للمهاجرين بداية من سنة 1990 حاولت العديد من الدراسات البحث في طبيعة المحددات والآثار الناتجة عنها اقتصاديات بلدان المقصد وبلدان المنشأ، وفي هذا الخصوص قدم كل من Rapoport& Docquier 2006 [1]تحليلا نظريا لاقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين حاولا من خلاله ابراز أهم العوامل التي تفسر سلوك المهاجر في تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي، وطبيعة الآثار المترتبة عن تدفقها خاصة على دول المنشأ، أما من الناحية النظرية فتعد أعمال Johnson& Whitelaw 1974، 1985 [2]Lucas& Stark أولى المحاولات في تفسير محددات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين وتم التركيز على دور الدوافع الفردية في تفسير ظاهرة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في بلد المقصد إلى بلد المنشأ كالمصلحة الذاتية، السلوكيات المختلطة على الايثار وقد أشار كل من Smith 2003، Poirine 1997، Brown 1997، Stark 1991 [3]إلى المحفزات التي تدفع المهاجر إلى تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي، وآجمعوا على أنها تتمحور في أربع محفزات رئيسية هي على التوالي:

- **سلوك الايثار:**

  يعتبر من بين أهم الدوافع التي تجعل المهاجر يحول جزء من أمواله الخاصة باتجاه بلده الأصلي باعتباره مسؤول اتجاه أفراد أسرته في بلده الأصلي، ومستوى رفاهيته مرتبطة بمستوى رفاهية بقية أفراد الأسرة، ووفق هذه المقارنة فالتحويلات المالية للمهاجر تأخذ ثلاث أشكال عند تدفقها:[4]

  - التحويلات متناسبة طرديا مع الدخل الذي يحصل عليه المهاجر في بلد المقصد.
  - التحويلات تنخفض في حالة ارتفاع دخل الأسرة في البلد الأصلي.
  - التحويلات تنخفض في حالة انقطاع التواصل بين المهاجر وأفراد أسرته في بلده الأصلي.

[1] Hillel R & Frédéric D , The Economics Of Migrants Remittances, Handbook of The Economics Of Giving , Altruism And Reciprocity , Volume 2 , 2006 , PP : 1-64.
[2] Lucas, Robert EB, and Oded S, Motivation to Remit : Evidence from Botswana, The Journal of Political Economy 1985 PP : 901-918.
[3] Brown R, Estimating Remittance Functions for Pacific Island Migrants, World development (vol.25, no 4 1997 PP : 613-626.
[4] Lucas, Robert EB, and Oded S, 1985, PP: 901-918.

وبالتالي نستطيع القول أن هذا النوع من المحفزات يعتمد على العوامل السلوكية والاجتماعية في تفسير تدفق التحويلات، لكن أثبت بعد الدراسات أن سلوك الايثار لوحده لا يفسر تدفق التحويلات من المهاجر باتجاه بلده الأصلي.

- **المصلحة الذاتية:**

يقوم المهاجر بتحويل جزء من أمواله باتجاه بلده الأصلي بهدف ضمان تواجد جزء من أصوله في مكان آمن، وتوجه غالبا التحويلات في هذه الحالة إلى الاستثمار في شراء العقارات أو أصول مالية أو مشاريع استثمارية خاصة التي تدار من طرف أفراد العائلة في البلد الأصلي.[1]

- **الادخار:**

تشير بعض الدراسات إلى أن المهاجر يميل في العادة إلى تحويل جزء من أمواله باتجاه بلده الأصلي بهدف ادخارها، فمنفعة المهاجر لا تكمن في عملية استهلاكه في بلد المقصد وإنما في ادخار جزء كبير من دخله، وغالبا ما يتوافق سلوك الادخار عند المهاجر مع المدة الزمنية التي يقضيها في الخارج، حيث يرتفع معدل الادخار إذا كانت الهجرة مؤقتة، وفي هذا الخصوص أشار Lucas أن تدفق التحويلات تكون كبيرة في المراحل الأولى للهجرة، وتتناقص تدريجيا كلما زادة مدة بقاء المهاجر في الخارج إلى أن تتوقف نهائيا عندما يقطع المهاجر تواصله مع بلده الأصلي.[2]

- **اتفاق القرض بين الأسرة والمهاجر والتأمين المتبادل:** في إطار نظرية هجرة العمل Stark& bloom 1984 تعتبر الهجرة بمثابة استراتيجية عائلية تضعها الأسرة وتوفر لها الامكانيات اللازمة لنجاحها، وفي هذه الحالة فإن المهاجر يقوم بتحويل جزء من أمواله إلى أفراد أسرته في بلده الأصلي كنوع من إعادة دفع المستحقات العائلية، كما أنها بمثابة عقد عائلي الهدف من وراءه مواجهة الأخطار المتعددة كالبطالة انخفاض الدخل، وبالتالي فإن تحويلات المهاجر بمثابة تأمين ضد هذه الأخطار.[3]

2. المحددات الاقتصادية والمؤسسة الكلية:

إن سلوك المهاجر في تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي لا يعتمد على القرارات الفردية فقط وانما يتأثر كذلك بعوامل أخرى ذات طبيعة اقتصادية ومؤسسية كلية تكون على مستوى البلد الأصلي وبلد المقصد وتركز

[1] Lucas, Robert EB, and Oded S,1 985, PP : 901-918.
[2] Lucas, Robert EB, and Oded S, 1 985,pp:901-918.
[3] Stark O, and D.E.Bloom 1985, The New Economics Of Labor Migration, American Econimic Review (vol.75,n°2 PP : 173-178).

معظم الدراسات الحالية المهتمة بتفسير محددات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين على دور المتغيرات الكلية وفي هذا الإطار لاحظ كل من El Sakka& Mc Nabb 1999[1]، Adams 2008[2] وجود ارتباط قوي بين تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين والتقلبات الاقتصادية في بلد المقصد، ومن ناحية أخرى تؤثر الظروف الاقتصادية في بلدان المنشأ على حجم التحويلات المالية المرسلة، فتحسن بيئة الأعمال وزيادة معدلات الاستثمار في بلد المنشأ تؤدي إلى زيادة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين، كما أشار Higgins& Al 2004[3] إلى تأثير تقلبات أسعار الصرف في البلد الأصلي على حجم التحويلات، المالية المرسلة من طرف المهاجر إلى بلده الأصلي، بالإضافة إلى ذلك تؤثر تقلبات معدلات النمو الاقتصادي خاصة نصيب الفرد من الناتج المحلي على حجم التحويلات فزيادة معدل نصيب الفرد من الناتج في دول المنشأ تؤدي إلى انخفاض في حجم التحويلات المرسلة من طرف المهاجرين إلى أفراد أسرهم في بلدان المنشأ، وفي نفس السياق تربط بعض الدراسات بين تدفق التحويلات وفجوة توزيع الدخل في بلد المنشأ، حيث كلما زادت هذه الفجوة زادت معدلات الفقر، وبالتالي ترتفع التحويلات المرسلة من طرف المهاجر إلى أفراد أسرته في بلده الأصلي، وهذا ما يعكس سلوك الايثار، إضافة إلى ذلك نجد أن المتغيرات الديمغرافية تعد من أهم العوامل المفسرة لتدفق التحويلات المالية، فحجم الجالية المهاجرة وتركيبتها الديمغرافية والاقتصادية تؤثر على التحويلات المرسلة، إضافة إلى الخصائص الديمغرافية للعائلات الملتقية للتحويلات في بلدان المنشأ.

ومن ناحية أخرى، ربطت بعد الدراسات بين المستويات العلمية للمهاجرين وتدفق التحويلات المالية المهاجرين أصحاب المستوى العلمي المنخفض يميلون في العادة إلى تحويل جزء كبير من أموالهم باتجاه بلدانهم الأصلية بالنظر لهجرتهم التي تكون في الغالب مؤقتة عكس المهاجرين أصحاب المستويات المرتفعة الذين يندمجون بشكل كبير في دول المقصد عن طريق لم الشمل العائلي، وبالتالي تنخفض حجم التحويلات المرسلة منهم باتجاه بلدانهم الأصلية سيما في ظل سياسات الهجرة الدولية الحالية التي تركز على اليد العاملة المؤهلة.

وفي السنوات الأخيرة ركزت بعض الدراسات على أهمية المتغيرات المؤسسية والسياسية في تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين، فجودة المؤسسات الاقتصادية والسياسية ومدى توفر الاستقرار السياسي في بلدان

[1] El Sakka M, McNabb R 1999, The macroeconomic determinants of migrant remittances, World Dev(vol. 27 PP : 1493-1502)

[2]Richard H.Adams Jr 2008 The Demographic, Economic and Financial determinants of International Remittances in Developing Countries, Policy Research Working Paper n° 4583,Banque mondiale,2008.

[3] L.Higgins ,A. Hysenbegasi, Pozo .S 2004 Exchange-rate uncertainty and workersremittances, Appl Fin Econ(vol. 14 n°6,2004, PP : 403-411.

المنشأ تعد من بين أهم المحددات المفسرة لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين، ومن جهة أخرى وجود مؤسسات تعزز العلاقة القائمة بين تدفق التحويلات والنمو الاقتصادي في دول المنشأ.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التحويلات المالية للمهاجرين

تتأثر تحويلات المهاجرين سلبا أو ايجابا بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية هي:[2]

1. **العوامل الخارجية:**

تتمثل في:

- تحسن أداء المؤشرات الاقتصادية.
- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
- استقرار سعر الصرف.
- معدل التضخم.

2. **العوامل الداخلية:**

قد تتأثر الدول المضيفة للمهاجرين بالتطورات الاقتصادية والسياسية نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية، وبالتالي يتوقع انخفاض تحويلات العاملين بالخارج، بالإضافة إلى استقرار أوضاع العمالة المحلية ومستويات التوظيف وتحسن الأجور، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتوفر المناخ الاستثماري المناسب ومدى تطور الأسواق فكل ذلك قد يؤدي إلى تخفيض عدد العاملين بالخارج.

[1] Chami R 2008 Remittance and institution : are remittance a curse ? IMF Working Paper WP 08/29.

[2] فرجاني سهيلة، سلام عبد الرزاق، واقع التحويلات المالية للمهاجرين في المنطقة العربية، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، المجلد 4، العدد 2، 2024، ص 42.

المبحث الثالث: آثار التحويلات المالية للمهاجرين وتكاليف إرسالها

تشكل التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية ظاهرة اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية نظرا لما تتركه من آثار ملموسة على المستويين الجزئي والكلي، فعلى المستوى الجزئي تمثل هذه التحويلات مصدر دخل حيوي للأسر، حيث تسهم في رفع مستوى المعيشة، تقليل معدلات الفقر، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، كما تتيح للأسر المعيشية فرصا أكبر في تنويع مصادر استهلاكها والادخار، بل وأحيانا الاستثمار في مشروعات صغيرة.

أما على المستوى الكلي، فتسهم التحويلات في تعزيز احتياطي العملات الجنبية، تحسين ميزان المدفوعات ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على هذه التدفقات كمصدر تمويلي غير مباشر، كما يمكن أن تؤثر على السياسات النقدية والمالية، وقد تؤدي التحويلات أيضا إلى آثار سلبية كارتفاع معلات التضخم أوخلق اختلالات في الاقتصاد المحلي لاسيما عندما تستخدم لأغراض استهلاكية فقط.

المطلب الأول: آثار التحويلات المالية للمهاجرين

تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزئي للبلد الأصل من حيث تحسين مستوى معيشة أسر المهاجرين كما لها آثار على الاقتصاد الكلي بحسب قنوات إرسالها ومن خلال نسبة تطورها.

الفرع الأول: آثار التحويلات المالية على المستوى الجزئي

للتحويلات المالية للمهاجرين عدة آثار على المستوى الجزئي نذكر منها: [1]

- تعتبر التحويلات مصدرا من مصادر تنويع الدخل بالنسبة للأسر، كما تشكل شبكة أمان اجتماعية حيث تساعد على تحسين الظروف المعيشية للأسر من خلال تلبية حاجاتهم اليومية (شراء السلع، الألبسة والالتزامات الاجتماعية...الخ) وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من أسر المهاجرين عند تلقيهم التحويلات المالية فإنهم يستهلكون جزءا كبيرا منها للاستهلاك اليومي ومصاريف الصحة والالتزامات الاجتماعية والجزء القليل منها يقومون بادخاره أو استثماره.

[1] بزارية امحمد وأيت سي معمر نوال، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين نحو استراتيجية وطنية لتعظيمها، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية جامعة يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر، المجلد 7،العدد 7،أفريل 2017، ص270.

– المساعدة على خفض مستويات الفقر في الدول المستقبلة، حيث بينت الدراسات أنه كلما زادت نسبة مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي عن10 % يؤدي ذلك إلى خفض مستوى الفقر بنسبة 3،5 %، وكنتيجة فإنه يزداد الاستهلاك وينشط الطلب الكلي.

– تطوير رأس المال البشري من خلال تحسين التحصيل التعليمي والرعاية الصحية في الأسر المستقبلة.

– زيادة الاستثمار وتعزيز الثقافة المالية عن طريق تخفيف قيود الائتمان التي تواجهها الأسر المستقبلة للتحويلات، هذه الأسر التي يصعب عليها الوصول للأسواق المالية، بحيث تساهم تحويلات المهاجرين المالية في زيادة تراكم الأصول والاستثمارات التجارية.

الفرع الثاني: آثار التحويلات المالية على المستوى الكلي

تتمثل آثار التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى الكلي في الآتي:[1]

- تمثل التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة لميزان المدفوعات، أداة لتحقيق الاستقرار وتخفيف الضغوط على الموازين كما أصبحت مكونا رئيسيا من مكوناته للكثير من الدول.
- تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في الاستقرار الاقتصادي للدولة المستقبلة، وزيادة قوتها الائتمانية حيث تتميز التدفقات المالية بالمرونة، وهي عكس الدورات الاقتصادية، حيث يلاحظ زيادة التدفقات في حالة الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية.
- تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين مصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي، مما يساهم في تحسين التصنيف الائتماني للبلد المستقبل، وتسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية، واستمرار تدفق التحويلات المالية بالعملات الأجنبية المختلفة يعني دخول النقد الأجنبي الذي يغطي تكلفة جزء كبير من الواردات.
- تساهم تحويلات العاملين في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلة للتحويلات ،الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية وبشروط أفضل.
- تساعد التحويلات المالية في تعزيز القطاع المالي وتطويره من حيث توسيع قاعدة الودائع ودعم سيولة القطاع المصرفي.
- تؤدي التحويلات المالية دورا مهما في زيادة الطلب على المنتجات المالية.

[1] بزارية امحمد وأيت سي معمر نوال،2017، ص ص 272–273.

الفرع الثالث: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات

يمكن للتحويلات المالية للمهاجرين ان تؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات في البلدان المتلقية لها من خلال تخفيض نسب العجز إضافة إلى زيادة الاحتياطات من النقد الأجنبي وبالتالي زيادة قدرة الدولة على تمويل الواردات واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الآثار السلبية على ميزان المدفوعات خاصة حساب العمليات الجارية نتيجة ظهور ما يعرف بأثر الطفرة حيث تؤدي زيادة تدفق التحويلات إلى زيادة الواردات وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات، إضافة إلى تأثيرها السلبي على سعر الصرف الحقيقي نتيجة زيادة الطلب السلعي مقابل محدودية العرض المتاح أو القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني. [1]

المطلب الثاني: تكاليف إرسال التحويلات المالية للمهاجرين

عند قيام المهاجرين بإرسال أموالهم إلى ذويهم فإنهم يقومون بتحمل تكاليف متعلقة بعملية الارسال، وهي تمثل نسبة مرتفعة وتفقدهم كمية لا يستهان بها من الأموال المرسلة، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب المتعلقة بقنوات التحويل المعتمدة في عملية التحويل، وهذا ما يطرح إشكالية البحث عن حلول وبدائل للتخفيف من تكاليف الارسال.[2]

الفرع الأول: إحصائيات حول تكاليف ارسال تحويلات المهاجرين في العالم

يتكبد المهاجرين في الدول المقصد خسائر باهظة بسبب ارتفاع تكاليف الارسال عند ارسالهم للأموال إلى بلدانهم الأصل والتي تدفع مقابل الخدمات التي تقدمها قنوات التحويل، والتي تتمثل في البنوك، شبكات البريد وشركات التحويل، وتفوق هذه التكاليف نسبة 10% ومن قيمة المبلغ المرسل في بعض الدول، وفي حين أن هدف الأمم المتحدة يرمي إلى توفير خدمات التحويل مجانا، وفي الواقع أن تكاليف إرسال مبلغ قدره 200 دولار وصلت إلى 9.67% على المستوى العالمي في حين أنها تختلف من منطقة إلى أخرى، وذلك راجع إلى الظروف التي تحكم كل منها، وقد عرفت تكاليف الارسال تناقصا حيث وصلت تكلفة ارسال مبلغ 200 دولار في سنة 2019 إلى 6.9%، وبلغت نسبة 6.8% في الربع الأول من 2020، كما بلغت نحو 6.4% في

[1] Bouklia-H.R (2010) , Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l'Algérie , Cahiers des migrations internationales N°: 104 , BIT , Geneve , pp :28

[2] نادية سوداني، تكاليف إرسال التحويلات المالية للمهاجرين في العالم أسبابها وطرق خفضها –دراسة حالة إقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى–، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 18، العدد 29، 2020، ص ص 321–324.

المتوسط في الربع الأول من عام 2021، ويتوقع أن تنخفض تكلفة ارسال نفس المبلغ إلى 3% بحلول سنة 2030، ولا تزال تكاليف التحويلات إلى البلدان الافريقية والجزر الصغيرة في المحيط الهادئ أكبر من 10%.

الفرع الثاني: قنوات إرسال تحويلات المهاجرين

يتبع المهاجرون في ارسال أموالهم إلى دولهم الأصل على مجموعة من القنوات الرسمية وغير الرسمية وتتمثل القنوات غير الرسمية في الأموال التي يأخذها المهاجرون معهم لدى عودتهم إلى بلدانهم وقيمة البضائع الاستهلاكية التي ترسل من حين لآخر، أو تلك الأموال التي يقومون بإرسالها إلى أسرهم عن طريق أشخاص آخرين، أما القنوات الرسمية فتتمثل في البنوك، خدمات البريد، شركات تحويل الأموال، بالإضافة إلى شركات الهاتف المحمول التي أصبحت القناة الأكثر اقبالا من طرف المهاجرين بعد أزمة Covid 19 وتوجه العالم نحو الرقمنة واستعمال التكنولوجيا الرقمية من أجل تفادي الاحتكاك بين المتعاملين والعاملين في قنوات التحويل وتطبيق شروط التباعد التي تنص عليها البروتوكولات الصحية المطبقة في دول العالم من أجل الحفاظ على سلامة الأشخاص، إضافة إلى هذا فإن هذه القنوات لا تتمتع بنفس الدرجة من الاقبال من طرف المهاجرين وذلك راجع إلى تمايزها عن بعضها البعض في بعض الخدمات كالسرعة والأمان، تكاليف الارسال، سرية المعاملات...إلخ، والجدول التالي يبين مزايا وعيوب كل قناة.

الجدول رقم (03): مزايا وعيوب مختلف قنوات التحويل

قناة التحويل	المزايا	العيوب
التحويلات البنكية	–السرعة والأمان في النظام البنكي. – تنوع وتشعب القنوات البنكية في البلدان المرسلة للتحويلات.	–التكلفة مرتفعة بالنسبة للتحويلات الصغيرة الحجم. – البنوك المستقبلة للتحويلات في البلدان المستقبلة قليلة أو منعدمة. –التحويلات تكون بمبالغ محدودة. – المرسل إليه يجب أن يمتلك حساب بنكي.
التحويلات البريدية	–التكاليف منخفضة بالنسبة للتقارير والعمليات المنظمة. – العمليات تتم بكل بساطة لأن مراكز البريد موجودة في كل مكان.	– المدة طويلة وغير منظمة. – الخدمات سيئة. –نقص السيولة في البلدان المستقبلة للتحويلات.
شركات التحويل الخاصة	–المدة قصيرة جدا بالمقارنة مع الطرق المنظمة الأخرى. – الأمان. – جودة الخدمات.	– التكاليف مرتفعة جدا وخاصة بالنسبة للتحويلات الصغيرة الحجم. – لا يتم التحويل بالنسبة للمناطق النائية.
التحويلات غير المنظمة (الوسطاء)	–التكاليف منخفضة. – التحويل يتم بين الأشخاص مباشرة ويدخل عامل الثقة. – يتم التحويل حتى في المناطق النائية. – سرية المعاملات.	– المدة طويلة جدا. – درجة المخاطرة كبيرة جدا حيث يمكن أن يتعرض الشخص إلى الاختلاس.

La Source : MARC Bichler, Les Midis De La Microfinance Transferts de Migrants 28 septembre 2006.

الفرع الثالث: أسباب ارتفاع تكاليف ارسال تحويلات المهاجرين

ترجع أسباب ارتفاع تكاليف ارسال تحويلات المهاجرين من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة حسب ما يلي:

- الثورة التكنولوجية والتنافس العالمي بين شركات تحويل الأموال.
- الوضعية الاقتصادية العالمية كالركود الاقتصادي أو الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية.
- تأثر مقدمو خدمات التحويل بعمليات الاغلاق وتقليل ساعات العمل وإجراءات التباعد الاجتماعي في ظل أزمة Covid 19.
- الافتقار إلى المعرفة المالية اللازمة للاستفادة من هذه الخدمات.
- ضعف معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف في البلدان المضيفة للمهاجرين.
- تراجع أسعار النفط وانخفاض قيمة عملات البلدان المرسلة للتحويلات في مقابل الدولار الأمريكي.

الفرع الرابع: حلول التخفيض من تكاليف ارسال تحويلات المهاجرين

من أجل التقليل من التكاليف المرتفعة لتحويل أموال المهاجرين وجب:

- العمل على إعادة التفاوض مع الشركات الحصرية، والسماح لأطراف جديدة بالعمل من خلال مكاتب البريد في الدول الأصل والبنوك وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل زيادة المنافسة وخفض أسعار التحويلات؛
- تهيئة البنية التحتية الخاصة بخدمات التحويلات المالية.
- قيام كل من حكومات الدول وشركات تحويل الأموال بوضع خطط جديدة لتمكين وصول أكبر عدد من المهاجرين لتلقي خدمات التحويل، إضافة إلى تطوير واعتماد أنظمة الخدمات المصرفية المتطورة، من أجل ضمان عمليات التحويلات لكل من المهاجرين ومستقبلي التحويلات في الدول الأصل.
- يمكن خفض التكاليف التي يتكبدها المهاجرون عند تحويلهم الأموال من خلال مزيج من التدخلات التي تشمل لوائح تنظيمية ومعلومات حول الشمول المالي والتكنولوجيا.
- يجب على المهاجرين معرفة أضمن طريقة للتحويل وأقلها تكلفة لتحويل أموالهم.
- زيادة عدد مقدمي خدمات التحويلات المالية وتنوع الطرق المستخدمة.

- خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، يمكن القول أن التحويلات المالية للمهاجرين تؤدي دورا حيويا في دعم الاقتصادات الوطنية وتحسين الظروف المعيشية للأسر في بلدانهم الأصلية، فهي تمثل مصدر دخل أساسي للعديد من الأسر، مما يساهم في الحد من الفقر وتعزيز الاستثمار في مجالات مثل التعليم والصحة والإسكان.

ومع ذلك، فإن هذه التحويلات تواجه تحديات متعددة، مثل تقلبات أسعار الصرف، الرسوم المرتفعة على التحويلات، والعوامل السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على تدفقاتها، ومن هنا تبرز الحاجة إلى سياسات مالية وبنكية أكثر كفاءة تضمن الاستفادة القصوى من هذه التحويلات، سواء على المستوى الفردي أو الوطني.

بناء على ما سبق، يشكل فهم طبيعة التحويلات المالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية خطوة أساسية نحو تطوير سياسات أكثر استدامة تعزز من دور المهاجرين في التنمية الاقتصادية لبلدانهم الأصلية، مع الحفاظ على استقرارهم المالي في بلدان المهجر.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات

تمهيد

يعتبر ميزان المدفوعات أداة من أدوات التحليل الاقتصادي، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية وله أهمية كبيرة لأنه يعكس درجة التقدم الاقتصادي للبلد، ويمكننا من تحديد المركز المالي بالنسبة للعالم الخارجي فهو بمثابة وصفة شاملة للاقتصاد تظهر مصادر القوة ونقاط الضعف الخاصة باقتصاد الدول فهو يعتبر أحسن مقياس ووسيلة فعالة يمكن التعويل عليها لمعرفة الحالة الاقتصادية لكل بلد إذ يؤثر ويتأثر بكل من حجم التجارة الخارجية، سعر الصرف والاستثمار الأجنبي.

ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي شامل إحصائي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية (حقيقية، مالية ونقدية) حيث يسجل جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، يعكس هذا الميزان تدفق الأموال بين الدولة والعالم الخارجي من خلال العمليات التجارية والاستثمارات والتحويلات المالية، مما يساعد على فهم الوضع الاقتصادي للدولة ومدى توازنها المالي مع باقي الدول أي أنه يساعد في قياس مدى قوة الاقتصاد وقدرته على تحقيق التوازن في التعاملات الخارجية.

وتتجلى أهمية ميزان المدفوعات في أنه يتيح للحكومات وصناع القرار فهم وضع الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على تحقيق التوازن بين الإيرادات والمدفوعات الخارجية، مما يساعد في صياغة السياسات النقدية والمالية والتجارية المناسبة، فإذا كان هناك فائض في الميزان قد يكون ذلك مؤشر إلى قوة الاقتصاد وقدرته على جذب الاستثمارات وزيادة الاحتياطات النقدية أما إذا كان هناك عجز مستمر فقد يشير إلى الحاجة إلى سياسة اقتصادية تصحيحية لتجنب الأزمات المالية.

ويتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة حسابات رئيسية: الحساب الجاري، الذي يشمل التبادلات التجارية والتحويلات المالية وحساب رأس المال، الذي يرتكز على تدفقات الأصول المالية غير المنتجة، والحساب المالي، الذي يغطي الاستثمارات الأجنبية والتغييرات في الاحتياطات النقدية، وفي حالة الاختلال تدل على عدم التعادل بين الجانب المدين والدائن وعموما يكون هذا الاختلال إما دائم وهو يستوجب إجراءات صارمة لمعالجته أما الاختلال المؤقت فلا يثير القلق لأن مصيره التلاشي دون تدخل الدولة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات، أهميته والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات.

المبحث الرابع: العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات، أهميته والعوامل المؤثرة فيه

ميزان المدفوعات هو: ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال فهو النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس.

فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الميزان المدفوعات، ذكر أهميته وأهم العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

تتعد تعاريف ميزان المدفوعات، نذكر منها يلي:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي إحصائي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية (حقيقية، مالية، نقدية) التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في دول أخرى في فترة زمنية معينة عادة السنة، ويسمى مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي (شركات أو مؤسسات) يمارس نشاطه على التراب الوطني لفترة سنة على الأقل، ويستبعد من ذلك: الدبلوماسيون، السياح، رجال الجيش، ويضم ميزان المدفوعات جملة من المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها من مصادر مختلفة: الجمارك، البنوك، الخزينة العمومية، الاستقصاءات والتحقيقات.

يعرف أيضا على أنه سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية دول العالم حيث يتم خلال ميزان المدفوعات تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين في دولة معينة وباقي دول العالم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[1]

كما أنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة، وهي في العادة سنة كاملة.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي شامل يستخدم لتوثيق كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الاقتصاد المحلي وبقية اقتصادات العالم خلال فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة مالية، ويشمل هذا الميزان

[1] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص267.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص15.

جميع العمليات المتعلقة بتبادل السلع والخدمات، وحركات رؤوس الأموال، والتحويلات الجارية والرأسمالية، بالإضافة إلى التغيرات في الاحتياطات الرسمية للدولة.

ويمثل ميزان المدفوعات أداة تحليلية بالغة الأهمية لقياس مدى انفتاح الاقتصاد على الخارج ، وتحديد درجة اعتماده على العالم الخارجي ، كما يستخدم لتقييم سلامة الوضع الخارجي للدولة ،والكشف عن الاختلالات الاقتصادية المحتملة في قطاعي الحساب الجاري أوالحساب المالي.

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني للأسباب التالية:[1]

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف وغيرها.
- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.
- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

كما تظهر أهمية ميزان المدفوعات في:[2]

- دراسة الوضع الاقتصادي للبلد على مدار فترة زمنية معينة وبالتالي يمكن المقارنة بين وضعية الميزان مثلا سنة 1990 ووضعه في سنة 2025.

[1] كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص104.

[2] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص147.

- دراسة تطور معاملاتنا الدولية واتجاهاتها من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن، وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى، وبالتالي اتخاذ السياسات المناسبة للتغلب على أسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض.
- يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة التي تعكس حالة وواقع الاقتصاد لبلد ما وخاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في الاستثمار في هذا البلد.
- يفيد وجود ميزان المدفوعات في التعرف على الاحتياجات الداخلية والأجنبية من السلع المختلفة، وهذا يساعد على دراسة كيفية إنتاجها في الداخل سواء باستثمارات وطنية أو أجنبية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بجملة من العوامل أهمها:[1]

1. معدل التضخم:

يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية التي تصبح أعلى من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات المحلية وتزداد الواردات لكون السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

2. معدل الفائدة:

يؤدي ارتفاع معدل الفائدة المحلي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بغرض استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعكس ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة المحلي إلى هروب رؤوس الأموال، وذلك بسبب أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، فينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة على المستوى العالمي، وذلك للاستفادة من الفرق بين السعرين.

3. سعر الصرف:

ارتفاع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعكس ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص28.

4. معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

المبحث الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات وموازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، إلا أنها جميعها تخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين الدائن والمدين.

فيقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما:

- **الجانب الدائن:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية.
- **الجانب المدين:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى.

أما أفقيا فيتكون من الآتي.

المطلب الأول: الحساب الجاري

يعتبر هذا الحساب من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويتكون من ثلاثة حسابات فرعية هي:[1]

1. الميزان الجاري:

ويسمى أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويشمل صادرات وواردات الدولة من السلع المادية فقط، ويقال أن هذا الميزان في حالة فائض إذا كانت قيمة الصادرات للسلع أكبر من قيمة الواردات للسلعوالعكس (عجز) إذ كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات السلعية، وترتبط دقة تسجيل هذه العمليات إلى حد بعيد بدرجة تطور النظام الجمركي وبكفاءة الأجهزة الفنية الجمركية من ناحية، وبالاستقرار الأمني الذي يحارب التجارة غير الشرعية.

2.ميزان الخدمات:

ويشمل كافة المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات دوليا من نقل وتأمين، سياحة، دخول الاستثمارات ويسمى هذا الميزان أيضا بميزان التجارة غير المنظورة.

[1] لطرش جمال، محاضرات في المالية الدولية، مطبوعة موجهة لطلاب السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2024-2025، ص4.

3.حساب التحويلات من جانب واحد:

تشمل هذه التحويلات الهيبات، الاعانات، التبرعات، التعويضات، تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا تترتب على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد.

المطلب الثاني: حساب رأس المال

يسجل حركة رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم، ويعود سبب انتقال رأس المال إلى الخارج إلى:[1]

1. **الاختلاف بين أسعار الفائدة:** سعر الفائدة يكون أعلى في الدول التي تشهد نقصا في رأس المال.
2. **التفاوت في معدل الأرباح:** هذا الانتقال لرأس المال يعرف بالاستثمار بالمباشر
3. **تفادي أو تجنب المخاطر.**
4. **انتقال رأس المال لأسباب سياسية:** يأخذ شكل القروض أو الهبات.
5. **انتقال رأس المال الساخن أو العائم.**

وينقسم هذا الميزان إلى:

أ- حساب رأس المال طويل الأجل:

ويشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تزيد عن سنة، ونجد فيه عمليات الاستثمار المباشر في الخارج عمليات الاستثمار الأجنبي في الداخل، عمليات الإقراض والاقتراض طويل الأجل شراء وبيع العقارات في الخارج، حصة الدولة في منظمات الدول وكذلك ملكية العلاقات التجارية وبراءات الاختراع.

ب-حساب رأس المال قصير الأجل:

يقصد به حركة رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تقل عن سنة، كالأصول النقدية، الكمبيالات، ودائع البنوك، سندات حكومية قصيرة الأجل...وغيرها.

المطلب الثالث: ميزان الذهب والنقد الأجنبي(حساب التسويات الرسمية)

هذا الميزان يعكس صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات المذكورة أعلاه، حيث يعكس حركة النقد الأجنبي بين أي دولة ودول العالم الأخرى وكذلك حركة الذهب النقدي، بمعنى أخر يقيس هذا الحساب التغير في الاحتياطات المالية الرسمية الإجمالية التي تملكها أي دولة من الذهب والعملات الأجنبية، وكذلك حصتها من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي.

[1] لطرش جمال ،2024-2025، ص5.

وتتم هذه التسوية بالكيفية التالية:[1]

الفرع الأول: في حالة العجز

تتم التسوية وفق إحدى الحالات التالية:

- إما تسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطاتها من الصرف.
- طلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، وبالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز.
- تخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي.
- الاقتراض من السوق المالية الدولية أو من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: في حالة الفائض

تتم التسوية وفق إحدى الحالات التالية:

- زيادة احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة.
- تقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، وبالتالي زيادة دائنيها اتجاه العالم الخارجي.
- تسديد ديونها السابقة.

المطلب الرابع: حساب السهو والخطأ

يستخدم هذا الحساب لغرض الموازنة الحسابية للميزان وذلك لأن الميزان يتم وفق نظرية القيد المزدوج ففي أغلب الحالات يكون ميزان المدفوعات غير متوازن حسابيا بسبب:[2]

- الخطأ في تقييم الخدمات المتبادلة نتيجة الاختلاف في أسعار صرف العملات.
- قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الافصاح عن المشتريات العسكرية للبلد وتدرج هذه المشتريات في الحساب.

[1] جمال لطرش، 2024-2025، ص 5.

[2] جمال لطرش، 2024-2025، ص 5.

المطلب الخامس: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات

هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالته الاقتصادية، وتتمثل هذه الأرصدة فيما يلي:[1]

1. الرصيد التجاري:

وهو الفرق بين صادرات الدولة وارداتها، ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، ويبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها.

كما يعبر هذا الرصيد أيضا عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

2. رصيد العمليات الجارية:

في حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياج للتمويل.

ومما سبق يمكننا القول أن رصيد العمليات الجارية يؤثر على قدرات أو احتياجات التمويل لاقتصادها.

3. الرصيد الاجمالي:

هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي التحسين في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية، وبالتالي تدهورا في قيمة هذه الأخيرة.

[1] سعيدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 1998، ص41.

المبحث الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات دائما ما يكون متوازنا من الناحية المحاسبية وذلك حسب مبدأ القيد المزدوج، وبالرغم من ذلك فأغلب موازين المدفوعات للدول المختلفة تعاني اختلالا وهو ما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على الاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف توازن ميزان المدفوعات ونظرياته

الفرع الأول: تعريف توازن ميزان المدفوعات:

يعرف توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الاخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، يشمل التوازن في ميزان المدفوعات مفهومين هما: التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

1. التوازن المحاسبي:

ويقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات، لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند "السهو والخطأ". تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن المحاسبي للميزان، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:[1]

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر

2. التوازن الاقتصادي:

التوازن الاقتصادي أو الحقيقي لميزان المدفوعات هو التوازن المتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، ويقوم بمقارنة القيمة الكمية للجانب الدائن مع القيمة الكمية للجانب المدين الخاصة بكل حساب على حده، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان.[2]

---

[1] عياش زبير، نوفل بعلول، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر صرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائرمابين الفترة2000/2015–،مجلة البشائرالاقتصادية ،جامعة طاهري محمد ،بشار،الجزائر،المجلد3،العدد2،2017،ص96 .

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2001–2002، ص 113.

حيث يمكن التمييز بين هذه الحسابات بحسب الهدف من إجرائها، وهي:

أ- العمليات التلقائية أو المستقلة:

هي العمليات التي تجري لذاتها بصورة مستقلة عن الوضع الاجمالي للميزان، وذلك نظرا لما تحققه من ربح أو من إشباع لما يقوم بها مثل تصدير السلع أو استيرادها، وتقديم الخدمات والحصول عليها، فهذه العمليات تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وهي بذلك تشمل عمليات الحساب الجاري، حساب رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل بقصد المضاربة، وحساب التحويلات والاحتياطات الدولية للأغراض التجارية، كميا تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

ب- العمليات التعويضية أو الموازية:

ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، هذه المعلومات لا تتم لذاتها، ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة أي تجري بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما ينتج عن العمليات التلقائية وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الاموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغيير في الأرصدة من العملات الاجنبية وحركات استيراد الذهب.[1]

ويمكن القول أن العمليات التلقائية أو عمليات الموازنة ما هي إلا احتياطات دولية تستخدم لسد الفجوة في ميزان المدفوعات، ويمكن حصر حركات الاحتياطات الدولية بالعمليات التالية:

- الذهب المخصص للأغراض النقدية ويقصد به حركة الذهب من خلال السلطات النقدية للبنك المركزي.
- العملات الاجنبية قصيرة الأجل إذا كان قابلة للتحويل إلى نقود عند أسعار مستقرة مثل أذونات الخزينة.
- ودائع البنوك المحلية المملوكة للسلطات الأجنبية أي البنوك الأجنبية.
- المستحقات المحلية القصيرة الاجل المملوكة للسلطات النقدية الأجنبية.[2]

وخلاصة القول إن التوازن الاقتصادي يتطلب النظر للمعاملات الاقتصادية المستقلة أو التلقائية فنقول أن ميزان المدفوعات في حالة توازن إذا كانت المتحصلات من العمليات المستقلة مساوية للمدفوعات من العمليات المستقلة.

---

[1] مجدي محمود شهاب وسوزي عادلي ناشد، **اسس العلاقة الاقتصادية الدولية**، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص ص 112-113.

[2] ناهض قاسم القدرة، **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق عالجه**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2013 ص33.

الفرع الثاني: نظريات ميزان المدفوعات

يبرز في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات وعالجه العديد من النظريات سنذكر أبرزها فيما يلي:

1- النظرية الكلاسيكية:

والتي تقوم على أساس افتراضات معروفة تتمثل في وجود حالة المنافسة التامة والاستخدام الكامل للموارد، وسريان الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والملكية الخاصة لهذه النشاطات أساسا وحرية التجار.[1]

2- النظرية الكينزية:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تنطلق في تحليلها بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي، وبالتالي على وضع ميزان مدفوعات ومن أهم شروط هذه النظريات هي ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، تتلخص هذه النظرية في وجود علاقة تنافسية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية.[2]

3- نظرية التدفقات المالية:

حيث جاءت هذه النظرية مكملة للنظرية الكلاسيكية والكينزية وذلك لإهمالهما دور التدفقات المالية في إعادة التوازن، وانطلاق في حالة التوازن لدولة ما لابد من أخذ مسألتين في عين الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغيير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضه في التدفقات المالية.[3]

---

[1] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الاولى، الأردن، 2011، ص 130.

[2] بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص10.

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي " نظرة عامة على بعض القضايا"**، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 79.

المطلب الثاني: اختلال توازن ميزان المدفوعات أسبابه وأنواعه

من النادر أن يتوازن جانبا الايرادات والمدفوعات، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، وعليه سنتطرق في هذا المطلب عن اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه وكذلك أهم أسبابه بالمعنى الحقيقي.

الفرع الأول: اختلال توازن ميزان المدفوعات

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، فإذا تحقق عجز أو فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لابد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ اجراءات معينة لعلاج هذا الخلل، ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن يبقى المشكل الأساسي كيف يعالج هذا العجز.[1]

ولاختلال ميزان المدفوعات حالتان هما:

- الاولى في حالة وجود فائض: وهذا يحدث عندما تكون قيمة الجانب الدائن من العمليات التلقائية أكبر من قيمة الجانب المدين.
- الحالة الثانية تتمثل في العجز، ويحدث ذلك عندما تكون قيمة الجانب المدين من العمليات التلقائية أكبر من الجانب الدائن.

ويمكن القول أن العجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي الى تآكل الاحتياطات من الارصدة النقدية والذهب، ومن ثم قد تلجأ الدولة إلى إتباع إجراءات استثنائية وتقييد الواردات أو تنفيذ سياسات اقتصادية تملى عليها من الخارج، ومن الجدير ذكره أن الفائض المستمر في ميزان المدفوعات شيء غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية حيث أن تكوين فائض مستمر يؤدي الى تجميد جزء من الدخل القومي للبلد على شكل أصول أو ذهب أو أرصدة أجنبية عاطلة لا تساهم في زيادة الدخل ولا تساهم في رفع مستوى الرفاهية للمواطنين بالإضافة الى تكوين المزيد من الفائض يؤدي الى العديد من المشاكل الدولية حيث أن الفائض المستمر يعني عجزا مستمرا لدول اخرى ما يترتب عليه ضعف في قدرة الدول الاجنبية على التعامل مع الدولة التي تكون فيها الفائض نتيجة أنها تصدر أكثر مما تستورد.[2]

---

[1] إيمان عطية ناصف،هشام محمدعمارة،مبادئ الاقتصاد الدولي ،دار التفاح للتجليد الفني ،2008،الإسكندرية ، مصر، ص 300.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2010، مصر، ص ص194-195.

الفرع الثاني: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

تكمن أسباب اختلال ميزان المدفوعات فيما يلي:

1. تقلبات سعر الصرف:

إن تغير ناتج عن ألية السوق أو عن قرار حكومي في سعر الصرف ينعكس فكرا على وضعية ميزان المدفوعات، فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية وبالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضا مدى تدفق رؤوس الاموال، فعند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها ويقل الطلب المحلي على الواردات الأجنبية، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستقل الذي يتفق مع الاسعار السائدة في الداخل أدى ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل وعلاقتها بالاثمان في الخارج أدى إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.[1]

2. التغيرات الهيكلية:

تعتبر التغيرات الهيكلية من الأسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات، ويمكن التفرقة بين الاختلالات الهيكلية ويحدث ذلك بالنسبة للسلع والخدمات، والاختلالات الهيكلية الطويلة وتلحق بعناصر الانتاج، ونكون بصدد اختلال هيكلي بالنسبة للسلع والخدمات إذا حدث تغيير في ظروف العرض والطلب.[2]

3. الدورات الاقتصادية:

وهي أسباب دورية تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات مختلف الدول، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول وتزداد معدلات البطالة فتنكمش الواردات مما يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الانتاج وترتفع الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ ان التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، وتنتقل هذه التقلبات الدورية من الدول ذات الوزن في لاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركات

[1] زينب حسين عوض الله، 2005، ص 109.

[2] عادل أحمد حشيش، 2002/2001، ص260.

التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وبالتالي تتأثر موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الاسعار والدخول فيها.[1]

- **الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:**

يتأثر ميزان المدفوعات بالصراعات السياسية والعسكرية في بلد ما، حيث تحتم عليها توجيه مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية والانتاجية إلى الانفاق غير المدني مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج والتصدير، وزيادة الواردات والديون الخارجية وهروب القوى العاملة الماهرة وكذلك هروب رؤوس الاموال المعدة لاستثمار، مما يؤدي إلى خمول كبير في ميزان المدفوعات.

- **-الظروف الطارئة:**

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها، وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات البلد المعني، الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالعملة الأجنبية خصوصا عندما يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات. [2]

الفرع الثالث: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات

هناك العديد من أنواع الاختلال حيث أنها لا تقتصر على العجز فقط وإنما تشمل الفائض أيضا، ومنها ما يلي:

1- الاختلال المؤقت:

ينشأ العجز المؤقت بسبب عوامل عشوائية كتغير أذواق المستهلكين تجاه أحد سلع التصدير الهامة وربما بسبب تغيرات الأذواق المحلية وزيادة الواردات بشكل مفاجئ، ويمكن اعتباره عاديا ولا يثير مشكلات كبيرة، حيث سيختفي في المستقبل القريب، وهو أمر لا يدعو لاتخاذ إجراءات خاصة لمكافحته.

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان ،الأردن، 2006، ص 260.

[2] هوشيار معروف ،2006، ص 260.

2- الاختلال الموسمي:

يتوقف هذا النوع من الاختلالات على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم احتمال وجوده، والعكس صحيح، هذا الاختلال يخص الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي موسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز، ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من احتمال أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.[1]

3- الاختلال الطبيعي أو العرضي:

وهو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الخارجي، ويحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الحروب، ويزول هذا الاختلال بزوار الطارئ المسبب له، خلاصة ذلك الاختلال العرضي أنه قصير العمر ولا يستلزم بالضرورة القيام بتسويات الموازنة في الدخول والأسعار او في أسعار الصرف. [2]

4- الاختلال الدوري:

هو الاختلال الذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول بشكل دوري ومستمر، ففي حالة الازدهار والتوسع الاقتصادي وزيادة إنتاج الدولة يؤدي إلى زيادة قدرتها على التصدير ومن ثم ميزان مدفوعات ملائم، وفي حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية يحدث العكس نتيجة تقهقر الصادرات وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري وبالطبع تراجع ميزان المدفوعات ومنه فإن هذا الاختلال مؤقت مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية.[3]

5- الاختلال الاتجاهي:

يظهر في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث تزداد قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها في مراحلها الأولى من التنمية والسبب زيادة طلبها على السلع الاستثمارية، ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركة رؤوس الأموال.[4]

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2009، ص ص 238-239.

[2] عبد الكريم جبار العيساوي، **التمويل الدولي (مدخل الحديث)**، دار صفاء للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان ،الأردن، 2012، ص258.

[3] فليح حسن خلف الله، 2011، ص 263.

[4] محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص 314.

6- الاختلال الهيكلي:

وهو الاختلال الذي يستمر لفترة طويلة، ويطلق عليه الاختلال البنيوي أو الاختلال الهيكلي، أي أنه مرتبط بعمليات التجارة الخارجية فيما يتعلق بالصادرات او الواردات الى هيكل الناتج المحلي، وينطبق بشكل خاص على الدول النامية.[1]

7- الاختلال المتعلق بالأسعار:

يرجع للعلاقة بين الأسعار المحلية والخارجية، حيث تتوقف على مستوى الأسعار الداخلية وعلى قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، وعلى مستوى الاسعار في الدول الأخرى ويظهر هذا الاختلال في النقاط التالية:

- ارتفاع أو انخفاض الاسعار المحلية مقارنة بالأسعار الخارجية، دون تغيير ملائم في سعر الصرف حيث تصبح العملة مقومة بأكثر أو أقل من قيمتها، فيصبح ذلك الاختلال في ميزان المدفوعات.
- رفع قيمة العملة الوطنية في السوق، مع ارتفاع الأسعار المحلية فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية بسبب ارتفاع أسعارها، مما يحد عجز في ميزان المدفوعات.
- انخفاض أسعار السلع الخارجية وبقاء الأسعار الداخلية على حالها يجعلها مرتفعة بالنسبة للأولى وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات المحلية بسبب عدم قدرتها على منافسة الأسعار الخارجية، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.[2]

<u>الفرع الرابع: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات</u>

يعتبر اختلال ميزان المدفوعات (العجز أو الفائض) من الأمور العادية في الحياة الاقتصادية لأنه من المستبعد أن تتساوى جملة ما للدولة اتجاه الغير مع جملة ما عليها من الالتزامات، وعليه تسعى البلدان المختلفة لمعالجة هذه الاختلالات على مستوى موازين مدفوعاتها على اختلاف العوامل المؤدية إلى ذلك، وهذا ما يتم توضيحه من خلال ما يلي:

[1] مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 426.

[2] مدحت محمد العقاد، محمد عبد العزيز عجمية، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1989، ص120.

1. التصحيح عن طريق آلية الاسعار:

وتختص هذه الالية بالتصحيح بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية وشروطها حيث تتطلب هذه الآلية توفر ثلاث شروط أساسية وهي: ثبات أسعار الصرف، التشغيل الكامل مرونة الأسعار والأجور.

2. التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف:

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية.

3. التصحيح عن طريق تغيرات أسعار الفائدة:

وطبقا لهذه الآلية فإن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى التغيرات في أسعار الفائدة وهذه بدورها ستؤثر على ميزان المدفوعات ولكن ليس نفس تأثير مستوى الأسعار على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

المبحث الرابع: العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين وميزان المدفوعات

تعد التحويلات المالية للمهاجرين من الموارد المالية الهامة للعديد من الدول النامية، لما لها من دور في دعم الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتعزيز الاستقرار المالي، وفي الجزائر اكتسبت هذه التحويلات أهمية متزايدة خاصة مع تذبذب العائدات النفطية، مما يستدعي دراسة العلاقة القائمة بين التحويلات المالية للمهاجرين وميزان المدفوعات.

المطلب الأول: التحويلات المالية للمهاجرين ومكانتها ضمن ميزان المدفوعات

تعد التحويلات المالية للمهاجرين من أبرز مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، حيث تسجل ضمن بند "التحويلات الجارية"، وتعد مصدرا أكثر استقرارا من الاستثمارات الأجنبية أو عائدات الصادرات لأنها أقل تأثرا بتقلبات الأسواق العالمية.

[1] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، 2011، ص 10.

تؤدي هذه التحويلات إلى توفير موارد إضافية من العملة الصعبة للدولة، مما يساهم في دعم احتياطات النقد الأجنبي وتحسين رصيد الحساب الجاري، وفي الجزائر ورغم الأهمية النظرية لهذه التحويلات، إلا أن حجمها ظل محدودا مقارنة بإجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن صادرات المحروقات.

المطلب الثاني: تطور التحويلات المالية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري(1990-2021)

أولا: الفترة من 1990 إلى 2000

في هذه الفترة ونتيجة الأزمة الأمنية وبسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة تراجعت تدفقات التحويلات الرسمية وضعفت، حيث كانت معظم التحويلات تتم عبر قنوات غير رسمية، مما حدّ من استفادة ميزان المدفوعات منها، والتأثير الاقتصادي لها كان شبه معدوم على تحسين الحساب الجاري.

ثانيا: الفترة من 2001 إلى 2014

مع تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية وارتفاع أسعار النفط، لوحظ ارتفاع طفيف في حجم التحويلات وساهمت التحويلات بدور محدود في تحسين رصيد الحساب الجاري.

ثالثا: الفترة من 2015 إلى 2021

مع أزمة تراجع أسعار النفط، ازدادت الحاجة إلى مصادر أخرى للعملة الصعبة، التحويلات ساعدت نسبيا في تخفيف عجز الحساب الجاري، لكن ضعف حجمها حال دون تعويض الفجوة الكبرى الناتجة عن تراجع الصادرات النفطية.

المطلب الثالث: تحليل طبيعة العلاقة بين التحويلات المالية وميزان المدفوعات

العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين وميزان المدفوعات في الجزائر علاقة طردية كلما ارتفعت التحويلات، ساهمت في تحسين الحساب الجاري وتقليص العجز.

وتشير الدراسات القياسية إلى أن كل زيادة في التحويلات المالية تساهم نسبيا في تحسين مؤشرات ميزان المدفوعات لكنها تبقى غير كافية لتحقيق توازن مستدام دون إصلاحات هيكلية أوسع وتبني سياسات فعالة لتحفيز تحويلات الجالية وزيادة اندماجها في الدورة الاقتصادية الرسمية.

خلاصة الفصل

بعد التطرق في هذا الفصل إلى الجوانب النظرية لمفهوم ميزان المدفوعات، تبين أن هذا الأخير يعد من أبرز الأدوات المحاسبية المستخدمة لرصد وتقييم العلاقات الاقتصادية بين الدولة وبقية العالم، خلال فترة زمنية محددة، وقد شمل التحليل مختلف مكوناته الأساسية، مثل الحساب الجاري، وحساب رأس المال والعمليات المالية، إضافة إلى التطرق لطرق التسجيل وأهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في صياغته.

كما تم عرض أبرز النظريات الاقتصادية المفسرة لاختلالات ميزان المدفوعات، من بينها: **نظرية المرونة، ونظرية النقد**، مما أتاح فهما معمقا لطبيعة هذه الاختلالات وسبل معالجتها، سواء عبر أدوات السياسة النقدية أو المالية أو التجارية.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ميزان المدفوعات يعكس الأداء الاقتصادي الكلي للدولة، ويعد مرآة لموقعها التنافسي في الاقتصاد العالمي.
- استقرار ميزان المدفوعات يعكس توازنًا في التدفقات النقدية الخارجية، ويدعم احتياطات الدولة من العملة الأجنبية.
- اختلال ميزان المدفوعات له آثار مباشرة على قيمة العملة الوطنية، وعلى مستوى المديونية والتضخم.
- تكتسي التحويلات الجارية، خاصة تحويلات المهاجرين، أهمية متزايدة في دعم الحساب الجاري والتقليل من عجز الميزان التجاري.

الدراسة التطبيقية:

دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات

تمهيد

يمثل ميزان المدفوعات أحد أبرز المؤشرات التي تعكس مدى سلامة الوضع المالي الخارجي للدولة، فهو يسجل كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم خلال فترة زمنية محددة، ويعد الحساب الجاري أحد مكوناته الأساسية، حيث يضم المبادلات الجارية من سلع وخدمات، إضافة إلى صافي التحويلات الجارية، وعلى رأسها التحويلات المالية للمهاجرين، هذه الأخيرة اكتسبت أهمية متزايدة في الاقتصادات النامية، بما فيها الجزائر، كونها تمثل مصدرًا هامًا للعملة الصعبة ووسيلة لدعم التوازنات الخارجية.

وقد شهدت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي تزايدا ملحوظا في حجم الجالية الجزائرية بالخارج لا سيما في الدول الأوروبية، مما رافقه تدفق مستمر للتحويلات المالية، ورغم الطابع المستقر نسبيا لهذه الموارد مقارنة بغيرها من الموارد الخارجية، إلا أن حجمها لم يرتقِ دائما إلى مستوى التوقعات، ولم يوظف بالشكل الكفيل بجعله رافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية وتقليص عجز ميزان المدفوعات، وهذا ما يطرح تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين التحويلات المالية وأداء الميزان الخارجي في الجزائر.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة تحليلية كمية للعلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، من خلال تتبع تطور المؤشرين عبر السنين، وتحليل البيانات الإحصائية ذات الصلة، مع التركيز على الحساب الجاري باعتباره البوابة الأساسية لتأثير هذه التحويلات، كما يسعى إلى إبراز ما إذا كانت هذه التحويلات قد ساهمت في تخفيف العجز الخارجي أم أنها لم تؤثر بقدر يذكر نتيجة مجموعة من العوامل الهيكلية والمؤسساتية.

ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات وصندوق النقد الدولي، إلى جانب مؤشرات اقتصادية أخرى داعمة للتحليل، كما تم توظيف أدوات تحليلية إحصائية تساعد على استخلاص مؤشرات كمية دقيقة حول الاتجاه العام للعلاقة، مع مراعاة السياق الاقتصادي والسياسي الذي مرت به الجزائر خلال هذه الفترة، خاصة الأزمات المالية وتقلبات أسعار النفط وسعر الصرف.

تعد هذه الدراسة التطبيقية خطوة هامة لفهم الديناميكية الحقيقية بين التحويلات المالية للمهاجرين وميزان المدفوعات، بما يسمح باقتراح سياسات مالية وبنكية أكثر فعالية لتعظيم دور هذه الموارد وتوجيهها بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكبرى في البلاد.

وعليه تضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثاني: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري وتطوره.

المبحث الثالث :الدراسة القياسية.

المبحث الأول: واقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تشكل التحويلات المالية للمهاجرين أحد أهم مصادر التمويل الخارجي غير المدين بالنسبة للدول النامية ومن بينها الجزائر، حيث تعد رافدا ماليا مستقرا يسهم في دعم ميزان المدفوعات وتعزيز القدرة الشرائية للأسر فضلا عن انعكاساتها غير المباشرة على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مصادر وتطور تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

تشير العديد من الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من تحويلات المهاجرين تمر عبر قنوات موازية يصعب تقديرها فهي غير مسجلة في قواعد البيانات المعروفة كالبنك الدولي والبنك المركزي الجزائري فلا توجد معطيات دقيقة حول حجمها، فضعف المنظومة المصرفية وغياب الاستراتيجية الاقتصادية البنكية جعل الجزائر تخسر سنويا نسبة هامة من تحويلات مهاجريها. حيث أن حجمها لا يعكس حجم الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج التي تتجاوز 2 مليون مهاجر.

يمكن القول أن تطور تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مر بمجموعة من المراحل المهمة وارتبط بشكل مباشر بالتطورات التاريخية للهجرة الجزائرية في الخارج فمنذ الاستقلال إلى غاية منتصف السبعينات كانت التحويلات تمثل مصدر تمويل خارجي جد مهم بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث وصلت نسبة مساهمتها 4% في الناتج الداخلي الخام، ويمكن ارجاع ارتفاع هذه النسبة إلى استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة ارتفاع أسعار الصرف، إضافة إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية.

أما الفترة الثانية الممتدة من سنة **1972-1990** فقد عرفت انخفاضا محسوس في حجم التحويلات ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض تدفقات الهجرة الجزائرية إلى الخارج مع قرار السلطات الجزائرية وقف الهجرة إلى الخارج بداية من سنة 1973، إضافة إلى انتعاش سعر البترول في الأسواق الدولية، وزيادة نشاط سوق الصرف الموازي حيث أصبحت النسبة الكبيرة من التحويلات تمر عبر القنوات الموازية.

أما الفترة الممتدة من **1990-2004** فقد عرفت نموا كبيرا في حجم التحويلات المالية للمهاجرين حيث بلغت حوالي 2,46مليار دولار في 2004 كأعلى نسبة لها بسبب انفتاح الاقتصاد الجزائري وزيادة حركية رؤوس الأموال وتراجع قيمة العملة الوطنية بعد الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر.

و بالنسبة للفترة من **2005-2009** انخفضت التحويلات بشكل حاد بسبب الأزمة المالية العالمية.

أما في العقد الثاني من الألفية**2010 - 2021** شهدت التحويلات استقرارا نسبياثم ارتفعت بشكل ملحوظ إلى

2،45مليار دولار مدفوعة بتحسن الاقتصاد العال

مي و زيادة الثقة في النظام المصرفي الجزائري في سنة2014.

2015-2019 تراوحت التحويلات بين 1،78مليارو 1،99مليار مع بعض التقلبات نتيجة تغير أسعار النفط.

2020-2021 رغم جائحة كوفيد 19، بلغت التحويلات1،7 مليارددولار في 2020 وارتفعت إلى 1،79مليار دولارفي 2021مما يعكس مرونة هذه التدفقات المالية.

إن الاستفادة المثلى من التحويلات المالية للمهاجرين مازال يواجه العديد من المعوقات تتنوع بين الاقتصادية والتشريعية والإدارية، إلى جانب تحديات تتعلق بالوعي المالي، البنية التحتية المصرفية والظروف السياسية في الدول المرسلة والمستقبلة للأموال، إن فهم هذه المعوقات وتحليلها يعد خطوة أساسية نحو وضع سياسات أكثر فاعلية لتعظيم أثر التحويلات المالية على التنمية المستدامة.

من بين أهم المعوقات نجد:

- **تكاليف التحويل عن طريق القنوات الرسمية:**

تظل تكلفة تحويل الأموال من أهم المشاكل والمعوقات التي تعترض تدفقات التحويلات، حيث بلغ متوسط تكلفة التحويلات المالية على مستوى العالم9% من إجمالي المبلغ المحول، فارتفاع رسوم التحويل العالية تستهلك جزءا كبيرا من المبالغ المرسلة، مما يقلل من قيمتها الفعلية للأسر المستقبلة.

- **القيود القانونية والتنظيمية:**

من خلال حصر التحويل في البنوك فقط فنجد مثلا: في الدول الأفريقية وبعض الدول الأسيوية من خلال أنظمتها لا تسمح بصرف أموال التحويلات إلا عن طريق البنوك.

- **ضعف القطاع المصرفي:**

الكثير من المواطنين لا يملكون حسابات بنكية وهذا ما أدى بالمتعاملين الأساسيين في الجزائر باستغلال الوضع وزيادة تكاليف التحويل.

- **ضعف البنية التحتية المالية:**

تفتقر المناطق الريفية إلى البنوك أو مؤسسات مالية موثوقة، مما يصعب وصول المستفيدين إلى التحويلات أو استثمارها بفعالية.

- **الاستخدام الاستهلاكي بدل الاستثماري:**

غالبا ما تستخدم التحويلات لتلبية الحاجات الأساسية كالمعيشة والصحة والتعليم، مما يحد من استثمارها في مشاريع إنتاجية طويلة الأمد.

المطلب الثاني: تقييم التحويلات المالية للمهاجرين

يتم تقييم التحويلات المالية للمهاجرين من خلال عدة جوانب منها حجم التحويلات ومعدلها، وتأثيرها على الاقتصاد المحلي، تستخدم بيانات مثل الإحصاءات المالية من البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك تقارير المنظمات الدولية كالبنك الدولي.

الفرع الأول: تطور التحويلات المالية للمهاجرين ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021:

يمكن توضيح اتجاهات تطور التحويلات المالية للمهاجرين ورصيد ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور التحويلات المالية للمهاجرين ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
التحويلات المالية للمهاجرين	0.35	1.29	1.39	1.14	1.39	1.12
رصيد ميزان المدفوعات	-0.22	0.5	0.23	-0.03	-4.38	-6.32
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التحويلات المالية للمهاجرين	0.88	1.06	1.06	0.79	0.79	0.67
رصيد ميزان المدفوعات	-2.11	1.17	-1.53	-2.38	7.57	6.19
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التحويلات المالية للمهاجرين	1.07	1.75	2.46	0.17	0.18	0.09
رصيد ميزان المدفوعات	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التحويلات المالية للمهاجرين	0.1	0.15	0.19	0.2	0.21	0.21
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.85	15.32	20.14	12.05	0.13
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التحويلات المالية للمهاجرين	2.45	1.99	1.98	1.79	1.98	1.78
رصيد ميزان المدفوعات	-5.88	-27.53	-26.03	-21.76	-15.82	-16.93
السنوات	2020	2021				
التحويلات المالية للمهاجرين	1.773	1.939				
رصيد ميزان المدفوعات	12.382-	21.646				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول 4 يتضح أن التحويلات المالية للمهاجرين قد عرفت تطورا متذبذبا خلال الفترة 1990-1999 ويرجع ذلك إلى التغيرات التي شهدتها العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة قيام الجزائر بجملة من الإصلاحات بتوجيه من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفتها الجزائر بعد تراجع أسعار النفط وتراكم الديون الخارجية من جهة، وكذا عوامل اجتماعية متمثلة في ارتفاع معدلات البطالة والفقر، والتي أدت إلى ارتفاع حجم التحويلات المرسلة إلى الجزائر.

ومنذ مطلع الألفية الثالثة انخفضت التحويلات المالية إلى أدنى مستوى لها سنة 2001، وارتفعت بشكل تدريجي إلى غاية سنة 2004 لتعرف بعدها تراجعا خلال سنة 2007، في حين سجلت التحويلات المالية للمهاجرين ارتفاعا على العموم في باقي السنوات نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية بسبب الوفرة المالية، وارتفاع عدد المهاجرين العائدين إلى الجزائر بعد تحسن الأوضاع السياسية والأمنية، وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تحسن حجم التحويلات المالية للمهاجرين تبقى دون المستوى المطلوب نتيجة لعوامل عدة متعلقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية السائدة في الجزائر، كما يتضح من خلال الجدول السابق أن رصيد ميزان المدفوعات سجل خلال الفترة 1990-1999 رصيدا سالبا باستثناء السنوات 1991-1992 و 1997، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات المستخدمة في تمويل مختلف البرامج المنجزة في إطار الإصلاحات الاقتصادية، تراجع أسعار النفط وكذا تراجع الصادرات الزراعية بعد الجفاف الذي عرفته الجزائر خلال الفترة 1991-1993 أما خلال السنوات الأولى من القرن العشرين فقد عرف رصيد ميزان المدفوعات تطورا إيجابيا إلى غاية سنة 2008 بعد ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى تراكم احتياطات الصرف التي مكنت الجزائر من تسديد مديونيتها الخارجية، ليعاود رصيد ميزان المدفوعات انخفاضه بعد تراجع أسعار النفط بعد حدوث الأزمة المالية العالمية التي عرف بعدها ارتفاعا إلى غاية سنة 2013 والتي سجل بعدها رصيد ميزان المدفوعات قيما سالبة بعد تراجع أسعار النفط رغم تحسنه بعد تطبيق الجزائر لسياستي الحد من الصادرات والتقشف من أجل تحسين احتياطي الصرف.

أما في سنة 2020 فقد سجلت التحويلات المالية للمهاجرين قيمة موجبة وشهدت استقرار نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة رغم جائحة كوفيد 19، وهذا بسبب تحسن نسب التتبع والتسجيل الرسمي لهذه التحويلات نتيجة الرقمنة وتحول سلوكيات المهاجرين بعد الجائحة، أما رصيد ميزان المدفوعات فقد تراجع بشكل حاد بسبب انخفاض عائدات النفط وتأثير الجائحة.

في سنة 2021 التحويلات المالية للمهاجرين ارتفعت بنسبة طفيفة، ويعزى ذلك لتحسن استخدام القنوات الرسمية وزيادة استخدام التكنولوجيا المالية، أما رصيد ميزان المدفوعات فقد تحسن بشكل ملحوظ جدا بفضل انتعاش أسعر النفط والغاز، وزيادة في عائدات التصدير.

أولا: تقييم التحويلات (بعض المقارنات المرتبطة بالمحددات الاقتصادية الكلية):

يمكن تقييم أهمية التحويلات المالية للمغتربين بالنسبة للجزائر بشكل أفضل عبر مقارنة هذه الأموال ببعض محددات الاقتصاد الكلي:

الجدول رقم (05): مقارنة نسبة التحويلات ببعض المحددات الاقتصادية الكلية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
التحويلات/الناتج المحلي الاجمالي%	0.57	2.82	2.90	2.28	3.28	2.68
التحويلات/الصادرات%	1.13	5.64	5.80	4.56	6.56	5.36
التحويلات/ميزان المدفوعات%	159.09-	258.00	604.35	3800.00-	74.89-	17.72-
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التحويلات/الناتج المحلي الاجمالي%	1.87	2.20	2.20	1.62	1.44	1.22
التحويلات/الصادرات%	3.74	4.40	4.40	3.24	2.88	2.44
التحويلات/ميزان المدفوعات%	41.71-	90.60	69.28-	33.19-	10.44	10.83
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التحويلات/الناتج المحلي الاجمالي%	1.89	2.58	2.88	0.16	0.16	0.07
التحويلات/الصادرات%	3.78	5.16	5.76	0.32	0.32	0.14
التحويلات/ميزان المدفوعات%	29.23	23.42	26.59	1.00	1.00	0.30
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التحويلات/الناتج المحلي الاجمالي%	0.06	0.11	0.12	0.10	0.10	0.10
التحويلات/الصادرات%	0.12	0.22	0.24	0.20	0.20	0.20
التحويلات/ميزان المدفوعات%	0.27	2.86	1.24	0.99	1.74	76.92
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التحويلات/الناتج المحلي الاجمالي%	1.15	1.20	1.24	1.05	1.13	1.04
التحويلات/الصادرات%	2.30	2.40	2.48	2.10	2.26	2.08

التحويلات/ميزان المدفوعات%	19.56-	7.23-	7.61-	8.23-	12.52-	- 10.52
السنوات	2020	2021				
التحويلات/الناتج المحلي الاجمالي%	1.17	0.74				
التحويلات/الصادرات%	2.34	1.48				
التحويلات/ميزان المدفوعات%	7.00-	5.00-				

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على:

البنك الدولي: Personal remittances, received (% of GDP) - Algeria

FRED: Remittance Inflows to GDP for Algeria

تشير بيانات الجدول الذي يقارن نسب التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ببعض المحددات الاقتصادية الكلية خلال الفترة من 1990 إلى 2021 إلى تطورات متباينة تعكس تأثير عوامل اقتصادية داخلية وخارجية متشابكة، فقد بلغت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي ذروتها في أوائل التسعينيات، خصوصًا سنة 1992 بنسبة 2.90%، نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عرفتها الجزائر، ما دفع الجالية الجزائرية إلى زيادة الدعم المالي لعائلاتها في الداخل، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا تدريجيا في بداية الألفية الثانية رغم تحسن نسبي في مستوى التحويلات، ويعزى هذا التراجع إلى النمو المتسارع للناتج المحلي الإجمالي بفعل ارتفاع أسعار النفط، ما قلّص الوزن النسبي للتحويلات في الاقتصاد الوطني.

أما نسبة التحويلات إلى الصادرات، فقد شهدت تقلبات واضحة، حيث كانت مرتفعة في سنوات ضعف الصادرات أو انخفاض أسعار المحروقات، كما هو الحال في بداية التسعينيات، وهو ما يعكس الدور التعويضي للتحويلات خلال فترات الأزمات الخارجية بالمقابل، سجلت هذه النسبة انخفاضًا حادًا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حين شهدت الصادرات النفطية الجزائرية مستويات قياسية، فتراجعت نسبة التحويلات مقارنة بها بشكل حاد، لتصل إلى أقل من 1% في بعض السنوات.

فيما يخص نسبة التحويلات إلى رصيد ميزان المدفوعات، فقد أظهرت تذبذبًا حادًا أيضًا، فخلال سنوات العجز المسجل في الميزان، كما في 1994 و1996 و2015، بدت التحويلات مساهمًا نسبيًا في تخفيف هذا العجز، غير أن أثرها ظل محدودًا بالنظر إلى تواضع حجمها أمام تقلبات عائدات المحروقات، أما في السنوات التي عرف فيها الميزان فائضًا، كما في 2006 و2011، فقد تراجعت أهمية التحويلات ضمن هذا المؤشر ما يبرز ضعف مساهمتها الهيكلية في الحسابات الخارجية للجزائر.

بصورة عامة، تكشف هذه المؤشرات أن التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر، وإن كانت مستقرة نسبيا كمورد، إلا أن أثرها على الاقتصاد الكلي يظل محدودًا وموسميًا، ويتأثر بشكل كبير بمستوى الصادرات النفطية وتقلبات الاقتصاد العالمي، مما يؤكد ضرورة توجيه هذه الموارد نحو قنوات إنتاجية وتنموية لزيادة فعاليتها الاقتصادية على المدى الطويل.

الجدول رقم (06): الحجم النسبي للحوالات المالية المتدفقة نحو الجزائر سنة 1990-2021

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021
إجمالي التحويلات بالمليار $	0.35	1.12	0.79	0.17	0.19	1.99	1.17	1.79
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي%	0.57	2.68	1.44	0.16	0.12	1.6	1.17	1.1
نسبة من ODA	250	410	180	50	30	543.9	420	380
نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر%	5	20	9	1	1.3	1.3	3	2
نسبة من مداخيل السياحة%	غير متوفرة	30	15	2	1.2	10.6	5	6.5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

البنك الدولي: https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?locations=DZ

البنك الدولي/OECD: https://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD?locations=DZ

تشير المعطيات المتعلقة بالحوالات المالية المتدفقة نحو الجزائر إلى أن هذه التحويلات، وإن كانت محدودة من حيث الحجم المطلق مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، إلا أنها تكتسي أهمية نسبية عند مقارنتها بمحددات

اقتصادية كلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدة الإنمائية الرسمية، وعوائد السياحة.

فعند النظر إلى **التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**، نلاحظ أن النسبة تراوحت عموما بين 0.1% و3% خلال الفترة المدروسة، وهي نسبة متدنية مقارنة بالعديد من الدول النامية ذات الجالية الكبيرة في الخارج، هذا الانخفاض يعكس، من جهة، الحجم المحدود للتحويلات الجزائرية عبر القنوات الرسمية، ومن جهة أخرى، حجم الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بعائدات النفط، مما يؤدي إلى تقليص الوزن النسبي لهذه التحويلات في الحسابات القومية.

أما على مستوى **نسبة التحويلات إلى صافي المساعدة الإنمائية الرسمية(ODA)** ، فقد سجلت معدلات مرتفعة في معظم السنوات، ووصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 400%، هذا يبرز أن التحويلات المالية تعد مصدرا تمويليا أكثر استدامة واستقلالية مقارنة بالمساعدات الخارجية، كونها لا تخضع لشروط مانحين أو ترتيبات تمويلية، ومن منظور الاقتصاد السياسي، تعكس هذه النسبة أهمية الجالية الجزائرية كفاعل اقتصادي خارجي في تمويل الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بنسبة التحويلات إلى **الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)** ، نلاحظ أن التحويلات تتجاوز في بعض السنوات تدفقات الاستثمار الأجنبي، خاصة في الفترات التي عرفت فيها الجزائر انكماشًا في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة تراجع مناخ الأعمال أو غياب استقرار تشريعي، هذا المعطى يُظهر أن التحويلات تعتبر مصدرًا ماليًا أكثر استقرارًا وأقل تقلبًا من FDI ، ما يعزز دورها في دعم ميزان المدفوعات ومرونة الاقتصاد الخارجي.

أخيرا، بالمقارنة مع **مداخيل السياحة الدولية**، يتضح أن التحويلات شكلت موردًا ماليا يفوق بكثير الإيرادات السياحية خلال أغلب سنوات الدراسة، خصوصا في ظل ضعف البنية التحتية السياحية الجزائرية وعدم قدرة البلاد على جذب تدفقات سياحية ذات قيمة مضافة مرتفعة، هذا التفوق النسبي يشير إلى أن التحويلات يمكن أن تلعب دورا مشابها، بل وأهم، من قطاع السياحة في دعم احتياطات العملة الصعبة وتحقيق التوازن الخارجي.

من الناحية الهيكلية، تعكس هذه المؤشرات مجتمعة ضعف تنويع مصادر الدخل الخارجي للاقتصاد الجزائري، حيث تظل التحويلات موردًا ثانويًا مقارنة بعائدات النفط، لكنها أكثر استقرارا، مما يستدعي من

منظور السياسات العمومية، تشجيع تحويلات الجالية عبر قنوات رسمية، وتوجيهها نحو أدوات مالية واستثمارية منتجة بدل أن تقتصر على تحويلات استهلاكية ظرفية.

المبحث الثاني: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري وتطوره

يعد ميزان المدفوعات أداة هامة لفهم التفاعلات الخارجية للاقتصاد الجزائري، الذي يتسم بتركيز كبير على صادرات المحروقات، وقد عرف هذا الميزان تغيرات ملحوظة على مر السنوات، تعكس تأثره بالتقلبات العالمية وفي هذا المبحث، سيتم تناول أبرز خصائصه وتحليل تطوره للوقوف على أهم ملامح أدائه الخارجي.

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

ينعكس على ميزان المدفوعات الجزائري دور الصادرات النفطية في شحن الحساب الدائن، وواردات المواد الأساسية خصوصا في جهة المدين. وهاتان الميزتان ما يمكن أن تلخص حالة الميزان التجاري الجزائري وبالتالي تمثل نسبة كبيرة من ميزان المدفوعات، بحيث يمكن التعرض لذلك بشيء من التفصيل فيما سيأتي: [1]

الفرع الأول: عدم استقرار أسعار الصادرات

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر حتى ولو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار ولا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار وعلى حصيلة الضرائب، إضافة إلى تأثير ذلك على طاقة الدولة في الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير.

كما يؤثر تقلب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج لفترة ما تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

الفرع الثاني: انخفاض معدل التبادل الدولي

حيث يقصد بمعدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي الجزائري عموما فيما يلي:

[1] مخلوفي عبد العالي، موزاوي عائشة، تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 2023 ص 371-374.

- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.
- مرونة الطلب على السلع الاولية (صادرات الدول النامية).
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخالف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية.

ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ومن هنا نرى أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الجزائر يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل المتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي يتسنى من خلال استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها الاختلال مستمر لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.
- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الجزائر غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد وهي الأساليب التي اعتمدتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

الفرع الثالث: ضعف القاعدة الإنتاجية

تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع والأحادية في العديد منها مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها كما أشرنا سابقا، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية. مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالمين على هذه المواد، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: تطور عناصر ميزان المدفوعات (1990-2021)

1. الحساب الجاري

يشمل الحساب الجاري الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، ميزان الخدمات، ودخل العوامل والتحويلات الجارية.

أ. تطور الميزان التجاري(الصادرات والواردات)

يعد الميزان التجاري من أهم مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ويعكس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع، وفي حالة الجزائر يتأثر هذا الميزان بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط نظرًا لاعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المحروقات، ولتوضيح ذلك بشكل أدق، يُمكن متابعة تطور الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، كما يبيّنه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور الميزان التجاري من الفترة 1990 إلى 2021

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات بالمليار $	10.5	11.0	12.3	13.5	14.0	15.2	16.0	17.5	18.0
الواردات بالمليار $	9.8	10.2	11.5	12.0	13.0	14.5	15.0	16.0	17.0
الميزان التجاري بالمليار $	0.7	0.8	0.8	1.5	1.0	0.7	1.0	1.5	1.0
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات بالمليار $	19.5	22.1	24.0	25.5	27.0	30.0	35.0	40.0	45.0
الواردات بالمليار $	18.0	9.3	10.0	11.0	12.0	13.0	14.0	15.0	16.0
الميزان التجاري بالمليار $	1.5	12.8	14.0	14.5	15.0	17.0	21.0	25.0	29.0
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات بالمليار $	50.0	55.0	57.1	58.0	59.0	60.0	61.0	34.7	33.0
الواردات بالمليار $	17.0	18.0	40.5	42.0	43.0	44.0	45.0	51.7	50.0
الميزان التجاري بالمليار $	33.0	37.0	16.6	16.0	16.0	16.0	16.0	17.0-	17.0-
السنة	2017	2018	2019	2020	2021				
الصادرات بالمليار $	32.0	31.0	30.0	23.8	35.4				
الواردات بالمليار $	49.0	48.0	47.0	34.3	38.0				
الميزان التجاري بالمليار $	17.0-	17.0-	17.0-	10.6-	2.6-				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقارير السنوية والنشرات الإحصائية، متاح على : http://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025.

من خلال الجدول نلاحظ: أن الميزان التجاري للجزائر شهد تحسنًا ملحوظًا قبل سنة 2000 إلى 2009، حيث ارتفعت الصادرات بشكل كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى تحقيق فوائض تجارية كبيرة. ومع ذلك، بدأ الميزان التجاري في التدهور بعد عام 2010، حيث انخفضت الصادرات وارتفعت الواردات، مما أدى إلى تسجيل عجز تجاري بدءًا من عام 2015.

ب. تطور ميزان الخدمات

يمثل ميزان الخدمات أحد مكونات الحساب الجاري، ويشمل المعاملات المتعلقة بالخدمات المقدمة والمستوردة مثل النقل، التأمين، السياحة، والخدمات الاستشارية. وفي الحالة الجزائرية، يُسجّل ميزان الخدمات عادة عجزًا مستمرًا نتيجة لاعتماد البلاد على خدمات أجنبية مدفوعة بالعملة الصعبة، وفيما يلي تطور ميزان الخدمات في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور ميزان الخدمات في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد ميزان الخدمات بالمليار$	1.2-	1.3-	1.4-	1.5-	1.6-	1.7-	1.8-	1.9-	2.0-
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان الخدمات بالمليار$	2.1-	0.9-	1.0-	1.1-	1.2-	1.3-	1.4-	1.5-	1.6-
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد ميزان الخدمات بالمليار$	1.7-	1.8-	3.5-	3.6-	3.7-	3.8-	3.9-	5.2-	5.3-
السنة	2017	2018	2019	2020	2021				
ميزان الخدمات بالمليار$	5.4-	5.5-	5.6-	4.1-	3.8-				

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقارير السنوية والنشرات الإحصائية، متاح على : http://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025.

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ:

يعاني ميزان الخدمات في الجزائر من عجز هيكلي مزمن، يعود أساسا إلى اختلالات بنيوية مرتبطة بتركيبة الاقتصاد الجزائري وطبيعة نشاطاته الخارجية، فمن أبرز العوامل المؤثرة في هذا العجز، الاعتماد الكبير على خدمات النقل الأجنبي، حيث تعتمد الجزائر على شركات أجنبية في نقل صادراتها ووارداتها في ظل محدودية

الأسطول البحري والجوي الوطني، مما يؤدي إلى تسرب مستمر للعملة الصعبة عبر مدفوعات النقل الخارجي إلى جانب ذلك تشكل التحويلات المرتبطة بالخدمات الصحية والتعليمية عبئا إضافيا على ميزان الخدمات، إذ يفضل عدد كبير من النخب الاقتصادية والسياسية العلاج والتعليم في الخارج، ما يُسجل كخدمات مستوردة ويزيد من نزيف العملة الصعبة.

كما يعزى العجز أيضا إلى ضعف صادرات الخدمات، حيث تفتقر الجزائر إلى قاعدة تصديرية قوية في هذا المجال، خلافًا لعدد من الدول النامية التي نجحت في تنمية صادرات البرمجيات، السياحة، أو الاستشارات ويبرز هذا بشكل واضح في قطاع السياحة، الذي يعاني من تدهور في البنية التحتية وضعف الترويج، ما يفقد البلاد فرصا حقيقية لتعزيز الإيرادات من هذا القطاع الحيوي. من جهة أخرى، تعتمد الجزائر في تنفيذ مشاريعها الكبرى، خصوصا في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، على استيراد خدمات مالية وتقنية أجنبية، نظرا لضعف الخبرات المحلية، مما يعمق عجز ميزان الخدمات عبر مدفوعات ضخمة للخارج.

ومن المفارقات الاقتصادية أن ميزان الخدمات يتأثر سلبا حتى في فترات ارتفاع أسعار النفط، إذ يؤدي تحسن مداخيل الدولة إلى توسع الإنفاق على مشاريع جديدة، وتزايد استيراد الخدمات والتكنولوجيا، ما يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان الخدمات، رغم تحسن باقي مكونات الحساب الجاري، بناء على ما سبق،يمكن القول إن ميزان الخدمات يمثل نقطة ضعف مستمرة في ميزان المدفوعات الجزائري، ويعكس في جوهره ضعف القاعدة الإنتاجية في قطاع الخدمات، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة أو التصدير في هذا المجال وعليه، فإن أي استراتيجية فعالة لتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات بشكل عام يجب أن تضع ضمن أولوياتها إصلاحا هيكليا عميقا في قطاع الخدمات، وخاصة في مجالات النقل السياحة، التعليم، والصحة.

ج. دخل العوامل والتحويلات الجارية:

يشكل كل من دخل العوامل والتحويلات الجارية مكونين أساسيين من مكونات الحساب الجاري، حيث يشير دخل العوامل إلى العوائد المرتبطة بعوامل الإنتاج مثل الأجور والفوائد والأرباح، بينما تتعلق التحويلات الجارية بالتحويلات التي لا تُقابل بتدفق سلع أو خدمات، كتحويلات العمال المقيمين بالخارج. وتُعد هذه التحويلات مصدرا مهما للعملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لا سيما في ظل تزايد الجالية الجزائرية في الخارج. وفيما يلي تطور هذين العنصرين خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور دخل العوامل والتحويلات المالية خلال الفترة 1990-2021

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
دخل العوامل بالمليار $	0.5-	0.6-	0.7-	0.8-	0.9-	1.0-	1.1-	1.2-	1.3-
التحويلات الجارية بالمليار $	0.3	0.4	0.5	0.6	0.7	0.8	0.9	1.0	1.1
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دخل العوامل بالمليار $	1.4-	0.8-	0.9-	1.0-	1.1-	1.2-	1.3-	1.4-	1.5-
التحويلات الجارية بالمليار $	1.2	1.2	1.3	1.4	1.5	1.6	1.7	1.8	1.9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
دخل العوامل بالمليار $	1.6-	1.7-	1.5-	1.6-	1.7-	1.8-	1.9-	2.3-	2.4-
التحويلات الجارية بالمليار $	2.0	2.1	2.0	2.1	2.2	2.3	2.4	1.8	1.9
السنة	2017	2018	2019	2020	2021				
دخل العوامل بالمليار $	2.5-	2.6-	2.7-	2.8-	2.9-				
التحويلات الجارية بالمليار $	2.0	2.1	2.2	2.3	2.4				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي IMF، تقارير مشاورات المادة الرابعة للجزائر، متاح على الموقع الرسمي: https://www.imf.org تاريخ الاطلاع 15 ماي 2025.

-البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية متاحة على الموقع: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators تاريخ الاطلاع 15 ماي 2025.

من خلال الجدول نلاحظ أن دخل العوامل سجل عجزا مستمرا طوال الفترة 1990-2021، حيث تطور من **0.5-مليار دولار** سنة 1990 إلى حوالي **2.9-مليار دولار** في 2021، ما يمثل تضاعف العجز قرابة 6 مرات خلال هذه العقود، وتعود أسباب العجز إلى أن الجزائر كانت مدينة بشكل ملحوظ في تسعينيات القرن الماضي، ومع بداية الألفية، استمر دفع فوائد الدين الخارجي (interest payments) رغم الجهود لخفض أصل الدين، كذلك نلاحظ أنه بين سنة 1990 و2005، شكلت هذه المدفوعات نسبة كبيرة من دخل العوامل السلبي، و بعد تطبيق إصلاحات الانفتاح الاقتصادي في التسعينيات ودخول الاستثمارات الأجنبية في الطاقة والاتصالات، بدأت الشركات الأجنبية بتحويل أرباحها خارج الجزائر فعلى سبيل المثال شركات النفط الأجنبية العاملة بنظام المشاركة تأخذ حصتها من الأرباح، ما يؤثر سلبا على صافي دخل العوامل، وأخيرا من أسباب

استمرار العجز أنه ورغم أن الجزائر ليست وجهة رئيسية للعمالة الأجنبية، إلا أن هناك تحويلات منتظمة لأجور بعض الفئات، خاصة في قطاعات متخصصة (مثل قطاع البناء والبترول والخدمات التقنية).

أما التحويلات الجارية فقد شهدت نموا مطردا، حيث انتقلت من **0.3مليار دولار** سنة 1990 إلى **2.4 مليار دولار** سنة 2021، أي بزيادة تفوق 700%، تعود أسباب هذا النمو إلى نمو الجالية الجزائرية بالخارج خاصة في فرنسا وإسبانيا وكندا، حيث ساهم ارتفاع عدد المهاجرين في زيادة التحويلات العائلية المنتظمة، أيضا تحسن أدوات التحليل المالي حيث أن تطور الوسائل البنكية وشركات التحويل مثل(Western Union) وتوسيع القنوات الرسمية، شجع على رفع حجم التحويلات الموثقة، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الداخلية في فترات التراجع الاقتصادي تزداد حاجة الأسر الجزائرية للدعم من ذويهم بالخارج، مما أدى إلى ارتفاع التحويلات خاصة في سنة 2020 مع جائحة كورونا.

ورغم الأزمة النفطية في سنة 2014، حافظت التحويلات الجارية على نموها، وهو ما ساعد في تعويض جزئي لعجز الميزان الجاري، وفي سنة 2020 وعلى الرغم من الجائحة، لم تتراجع التحويلات بشكل كبير وهو ما يميز الجزائر مقارنة بدول عربية أخرى.

2. الحساب الرأسمالي

يعد الحساب الرأسمالي جزءا مكملا للحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ويعكس التدفقات المرتبطة بالتحويلات الرأسمالية وتداول الأصول غير المنتجة وغير المالية. ورغم أن وزنه يبقى محدودًا نسبيًا مقارنة بالحساب الجاري والحساب المالي، إلا أنه يظل مؤشرًا مهمًا على مستوى التعاملات الخارجية للدولة،والجدول التالي يبين تطور الحساب الرأسمالي في الجزائر خلال الفترة 1990–2021:

الجدول رقم (10): تطور الحساب الرأسمالي في الجزائر في الفترة 1990-2021

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري بالمليار$	-	-	-	-	261-	-	-	-	261-
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري بالمليار$	258-	393	73	675-	65-	90	843-	- 1527	250-
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري بالمليار$	71	59	909-	991-	843-	- 1431	210-	- 1854	- 1599
السنة	2017	2018	2019	2020	2021				
الميزان التجاري بالمليار$	- 9765	- 2716	- 1322	- 3016	- 2238				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي IMF، تقارير مشاورات المادة الرابعة للجزائر، متاح على الموقع الرسمي: https://www.imf.org تاريخ الطلاع 15 ماي 2025.

-البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية متاحة على الموقع: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators تاريخ الاطلاع 15 ماي 2025.

3. تطور حساب رأس المال والعمليات المالية

يعد حساب رأس المال والعمليات المالية أحد المكونات الأساسية في ميزان المدفوعات، ويعكس حركة التدفقات المالية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، القروض، والتغيرات في الأصول الاحتياطية، ويكتسي هذا الحساب أهمية خاصة في تقييم قدرة الاقتصاد على استقطاب رؤوس الأموال الخارجية وتمويل العجز في الحساب الجاري، والجدول التالي يوضح تطور هذا الحساب في الجزائر خلال الفترة 1990-2021:

الجدول رقم (11): تطور حساب رأس المال والعمليات المالية خلال الفترة 1990-2021

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري بالمليار $	0.3-	0.4-	0.5-	0.6-	0.7-	0.8-	0.9-	1.0-	1.1-
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري بالمليار $	1.2-	0.5	0.6	0.7	0.8	0.9	1.0	1.1	1.2
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري بالمليار $	1.3	1.4	2.1	2.2	2.3	2.4	2.5	1.5-	1.6-
السنة	2017	2018	2019	2020	2021				
الميزان التجاري بالمليار $	1.7-	1.8-	1.9-	1.6	2.3				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي IMF، تقارير مشاورات المادة الرابعة للجزائر، متاح على الموقع الرسمي: https://www.imf.org تاريخ الطلاع 15 ماي 2025.

-البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية متاحة على الموقع: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators تاريخ الاطلاع 15 ماي 2025.

التحليل: شهد حساب رأس المال والعمليات المالية في الجزائر تطورات متباينة ترتبط بالوضع الاقتصادي المحلي والدولي، وسياسات الدولة تجاه الانفتاح الاقتصادي والاستثمار حيث نلاحظ ما يلي:

- **خلال الفترة 1990-1999:** سجلت تدفقات مالية سالبة (عجز مستمر)، نتيجة ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية، وتأثر الاقتصاد الجزائري بعدم الاستقرار السياسي خلال التسعينات، الاعتماد على التمويل

الخارجي عبر القروض كان محدودًا وغير كافٍ لتغطية العجز، مما أدى إلى ضغط على ميزان المدفوعات.

- **خلال الفترة 2000-2014:** تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في التدفقات المالية الإيجابية نتيجة تحسن أسعار النفط عالميًا، زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة(FDI) ، خصوصًا في قطاعات الطاقة والبنى التحتية، سجل الحساب فائضًا متزايدًا من عام 2000 (0.5 مليار دولار) إلى ذروته عام 2014 (2.5 مليار دولار)، مدعومًا أيضًا بتحسن التصنيف الائتماني للجزائر واحتياطاتها من النقد الأجنبي.
- **خلال الفترة 2015-2019:** تراجع ملحوظ في الأداء، حيث عاد الحساب إلى تسجيل عجز بداية من 2015 (-1.5 مليار دولار) بسبب:

  - انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.
  - تراجع ثقة المستثمرين الأجانب نتيجة تأخر الإصلاحات الاقتصادية، وزيادة البيروقراطية.
  - زيادة خروج رؤوس الأموال نحو الخارج.

- **خلال الفترة 2020-2021:** تحسن مفاجئ في الحساب (بلغ 2.3 مليار دولار في 2021)، نتيجة:

  - ارتفاع أسعار النفط مجددًا بعد أزمة كوفيد-19.
  - استقرار نسبي في السياسة المالية والنقدية.
  - انتعاش نسبي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما في قطاع الطاقة.

الفرع الثاني: تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021

يعد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات المؤشر الأكثر شمولًا لتقييم الوضع الخارجي للاقتصاد الوطني حيث يُظهر الفرق النهائي بين إجمالي الموارد الداخلة إلى الاقتصاد والمبالغ الخارجة منه عبر مختلف الحسابات (الجاري، الرأسمالي، والمالي). ويعكس هذا الرصيد قدرة البلاد على تمويل معاملاتها الدولية دون اللجوء إلى الاقتراض أو استنزاف احتياطاتها من النقد الأجنبي. والجدول التالي يبين تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021:

الجدول رقم (12): تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري بالمليار $	1.0-	1.1-	1.2-	1.3-	1.4-	1.5-	1.6-	1.7-	1.8-
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري بالمليار $	1.9-	13.0	14.0	15.0	16.0	17.0	18.0	19.0	20.0
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري بالمليار $	21.0	22.0	15.2	14.0	13.0	12.0	11.0	18.5-	17.0-
السنة	2017	2018	2019	2020	2021				
الميزان التجاري بالمليار $	16.0-	15.0-	14.0	3.2-	0.5-				

المصادر: بنك الجزائر(Banque d'Algérie) ، التقارير السنوية المختلفة من 1990 إلى 2021، متاحة عبر: http://www.bank-of-algeria.dz .

- صندوق النقد الدولي – (IMF) قاعدة بيانات ميزان المدفوعات(BOPS) https://data.imf.org .
- البنك الدولي World Development Indicators متاحة عبر الموقع: https://databank.worldbank.org .

نلاحظ من خلال الجدول:

- **خلال الفترة 1990-1990:** سجل عجز مستمر في الرصيد الاجمالي خلال هذه الفترة، حيث تراوح بين 1.0- و1.9- مليار دولار، يعود ذلك إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري في تلك المرحلة نتيجة تداعيات

الأزمة الأمنية والسياسية، بالإضافة إلى ضعف أداء القطاعات التصديرية خارج المحروقات، والاعتماد المفرط على الواردات.

- **خلال الفترة 2000-2009:** بداية من عام 2000، شهد الرصيد تحسنًا غير مسبوق، حيث انتقل إلى فائض كبير بلغ ذروته عند 22 مليار دولار في 2009، هذه الطفرة ترجع إلى:
  - ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية؛
  - زيادة الصادرات الطاقوية التي تمثل أكثر من 95% من الإيرادات الخارجية؛
  - تحسن الوضع الأمني والاقتصادي في الداخل، ما سمح بزيادة احتياطات الصرف وتقوية الدينار الجزائري.
- **خلال الفترة 2010-2014:** بداية من عام 2010، بدأت الفوائض في التراجع التدريجي، حيث انخفض الرصيد من 15.2 مليار دولار في 2010 إلى 11 مليار دولار في 2014، هذا التراجع مرتبط بارتفاع فاتورة الواردات، وتباطؤ نمو الصادرات، ما أثر على الميزان التجاري وبالتالي على الحساب الجاري.
- **خلال الفترة 2015-2019:** شهدت هذه الفترة تحوّلًا جذريًا نحو العجز، حيث بلغ الرصيد -18.5 مليار دولار في 2015 واستمر في التدهور خلال السنوات التالية، السبب الأساسي هو:
  - انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014؛
  - ضعف تنويع الاقتصاد الوطني؛
  - استمرار الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب الداخلي، مما زاد الضغط على احتياطات البلاد من العملة الصعبة.
- **خلال الفترة 2020-2021:** بالرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19 في 2020، تحسن الرصيد في 2021 ليصل إلى -0.5 مليار دولار فقط، يعزى هذا التحسن إلى:
  - انتعاش أسعار النفط عالميًا في أواخر 2020 وبداية 2021؛
  - تراجع مؤقت في الواردات بسبب القيود الاقتصادية المرتبطة بالجائحة؛
  - بعض الإجراءات الحكومية للحد من العجز التجاري وتحفيز الإنتاج المحلي

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

لقياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات في الجزائر يتم إجراء هذه الدراسة القياسية التي نوضح خطواتها ونتائجها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: متغيرات الدراسة ومصادرها

تم حصر عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والمتمثلة فيما يلي: رصيد ميزان المدفوعات (BP) كمتغير التابع، التحويلات المالية للمهاجرين (MR) كمتغير المستقل، كما تمت إضافة المتغيرات الضابطة التالية: معدل التضخم (INF)، الانفتاح التجاري (TO)، أسعار النفط (OilP)وسعر الصرف (RER)، وتم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من إحصائيات قاعدة البنك الدولي (الانفتاح التجاري، معدل التضخم وسعر الصرف)، إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (رصيد ميزان المدفوعات، التحويلات المالية للمهاجرين وأسعار النفط).

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS كونها تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية، والتي أدى استخدامها في تقدير معلمات نموذج هذه الدراسة في البداية إلى الوصول إلى نتائج غير دقيقة لوجود مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة إلى تحقق شرط تطبيق منهجية FMOLS، والمتمثل في وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها.

وتعتبر طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS من الطرق الهامة التي أوجدها كل من "فيلبس وهانسن Philips and Hansen"، والتي تمكنا من الوصول إلى تقدير أمثل لمعلمات التكامل المشترك، وتتميز هذه الطريقة بكفاءة مقدراتها وتخلصها من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي تبينها علاقة التكامل المشترك، كونها تعتمد بالأساس على تحويل المتغيرات باستخدام مصفوفة التباين والتباين المشترك طويلة الأجل المقدرة من أجل الحصول على أخطاء عشوائية لا ترتبط مع المتغيرات المفسرة. (بوكريطة، 2021، صفحة 289).

المطلب الثالث: النتائج ومناقشتها

- **دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:** قبل الشروع في تقدير نموذج تتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 10 تم التوصل إلى أن جميع السلاسل لا تستقر إلا عند إجراء الفرق الأول عليها، وبالتالي السلاسل المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى، إذ هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار ديكي فولر المطور للاستقرارية

المتغيرات		النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
BP	المستوى	1.47- (0.53)	1.59- (0.77)	1.53- (0.11)
	الفرق الأول	5.59- (0.0001)	5.0- (0.0005)	5.67- (0)
MR	المستوى	2.61- (0.1)	2.59- (0.28)	1.11- (0.23)
	الفرق الأول	6.20- (0)	6.13- (0.0001)	6.32- (0)
INF	المستوى	1.47- (0.53)	1.9- (0.62)	1.45- (0.13)
	الفرق الأول	5.48- (0.0001)	5.45- (0.0007)	5.43- (0)
TO	المستوى	1.52- (0.5)	0.84- (0.94)	0.06- (0.65)
	الفرق الأول	4.97- (0.0004)	4.94- (0.002)	5.08- (0)
OILP	المستوى	1.37- (0.57)	1.82- (0.66)	0.33- (0.55)
	الفرق الأول	4.86- (0.0005)	4.78- (0.0034)	4.9- (0)

RER	المستوى	1.35- (0.58)	1.97- (0.59)	2.17 (0.99)
	الفرق الأول	5.06- (0.0003)	5.10- (0.0016)	4.005- (0.0003)

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

- **اختبار التكامل المشترك:** قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد درجة التأخير المثلى التي يحددها الجدول الموالي:

الجدول رقم(14): تحديد درجة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-542.7183	NA	4.24e+09	39.19417	39.47964	39.28144
1	-415.7120	190.5095*	6793018.*	32.69371*	34.69202*	33.30462*
2	-396.9212	20.13298	34531583	33.92294	37.63409	35.05748

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الجدول السابق يتضح أن درجة التأخير المثلى هي 1 حسب كل المعايير، أما نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن-جيسليس

فيوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): اختبار التكامل مشترك باستخدام اختبار جوهانسن-جيسليس Johansen-Juselius

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.773731	96.99801	95.75366	0.0409
At most 1	0.457922	55.38915	69.81889	0.4029
At most 2	0.408191	38.24349	47.85613	0.2915
At most 3	0.342626	23.55549	29.79707	0.2199
At most 4	0.299079	11.80945	15.49471	0.1663

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الجدول رقم (15): يتضح وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة، لأن القيمة الحرجة لاختبار Trace أقل من القيمة المحسوبة له.

- **تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا:** يمكن توضيح نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للمتغيرات محل الدراسة وفق طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا

Dependent Variable: BP				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR	-2.911309	1.132190	-2.571396	0.0171
OILP	0.366008	0.054190	6.754158	0.0000
INF	-0.480798	0.108072	-4.448862	0.0002
TO	0.925266	0.117762	7.857086	0.0000
RER	-0.547836	0.055266	-9.912755	0.0000
C	-23.08554	7.884239	-2.928062	0.0076
R-squared	0.879043	Mean dependent var		2.001621
Adjusted R-squared	0.852748	S.D. dependent var		15.03709
S.E. of regression	5.770246	Sum squared resid		765.8020
Long-run variance	10.82563			

المصدر: مخرجات برمجية **Eviews** 10

من خلال الجدول السابق يتضح أن معامل التحديد $R^2 = 0.87$ مما يعني أن ما نسبته 89% من التغير في المتغير التابع تفسره المتغيرات المفسرة أو المستقلة في الأجل الطويل، أما قيمة معامل التحديد المصحح فهي $\bar{R}^2 = 0.85$ مما يدل على أن المتغيرات المستقلة المختارة تفسر جزءا كبيرا جدا من التغير في المتغير التابع يصل إلى 87%، كما يتضح كذلك من خلال نتائج التقدير:

- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين رصيد ميزان المدفوعات والمتغيرات المفسرة، مما يشير أنها تتغير سويا في الأجل الطويل.
- وجود أثر معنوي سالب للتحويلات المالية للمهاجرين على رصيد ميزان المدفوعات، فعند تغير التحويلات بوحدة واحدة يتغير رصيد الميزان التجاري في الاتجاه المعاكس بـ 2.19 وحدة، وذلك راجع إلى ظهور ما يعرف بأثر الطفرة، حيث تؤدي زيادة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين إلى ارتفاع حجم الواردات بسبب استخدام هذه التحويلات في شراء السلع الاستهلاكية والعقارات في سوق يتميز بعدم مرونة العرض، وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على سعر الصرف الحقيقي نتيجة استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة بسبب زيادة الطلب السلعي مقابل محدودية العرض أو القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

- وجود أثر معنوي موجب لأسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات، فعند تغير أسعار النفط بوحدة واحدة يتغير رصيد الميزان التجاري في نفس الاتجاه بـ 0.36 وحدة، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات، نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري بصفة شبه كلية على العوائد النفطية.
- وجود أثر معنوي سالب لسعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات، فعند تغيره بوحدة واحدة يتغير رصيد ميزان المدفوعات في الاتجاه المعاكس بـ 0.54 وحدة، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى تقييم حركة رؤوس الأموال بالدولار وعدم قابلية الدينار للتحويل في المبادلات الدولية نظرا للقيود المفروضة على الصرف وحركة رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى عدم جدوى سياسة تخفيض العملة التي تم اللجوء إليها من أجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى الاعتماد على صادرات المحروقات.
- وجود أثر معنوي موجب للانفتاح التجاري على رصيد ميزان المدفوعات، فعند تغير مؤشر الانفتاح بوحدة واحدة يتغير رصيد الميزان التجاري في نفس الاتجاه بـ 0.92 وحدة، ويرجع ذلك إلى هيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى زيادة المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية في الجزائر.
- وجود أثر معنوي سالب للتضخم على رصيد ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، فعند تغير التضخم بوحدة واحدة يتغير رصيد الميزان التجاري في الاتجاه المعاكس بـ 0.48 وحدة، وذلك راجع إلى تأثير التضخم سلبا على القطاعات المصدرة عن طريق زيادة تكاليفها، مما يضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة عجز ميزان المدفوعات.

- **الاختبارات التشخيصية:**

- **اختبار ثبات معلمات علاقة التكامل المشترك:** من أجل التأكد من ثبات معلمات العلاقة التوازنية طويلة الأجل سيتم إجراء اختبار Hansen 1992، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار ثبات معلمات علاقة التكامل المشترك:

الجدول رقم (17): نتائج اختبار استقرارية معلمات التكامل المشترك

Lc statistic	Stochastic Trends (m)	Deterministic Trends (k)	Excluded Trends (p2)	Prob.*
0.594682	5	0	0	> 0.2

المصدر: مخرجات برمجية **Eviews** 10

من خلال الجدول يتضح أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على وجود تكامل مشترك ذي معلمات مستقرة.

- **المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي:** للتأكد من جودة النتائج يتم المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي

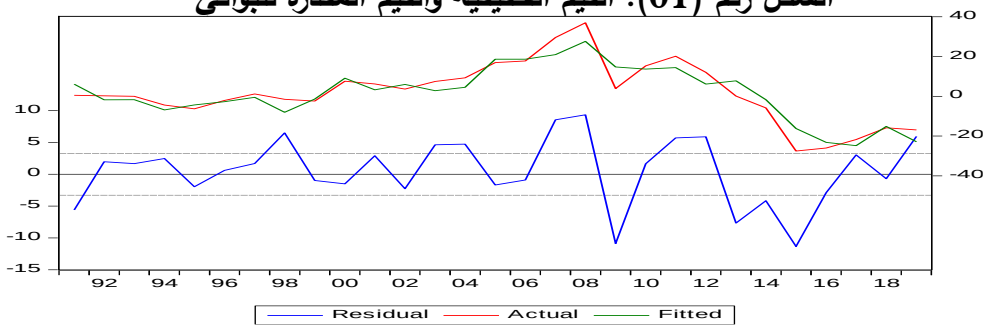

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الشكل رقم (1) يتضح أن القيم المقدرة للبواقي قريبة جدا من القيم الحقيقية لها، مما يشير إلى جودة توفيق النموذج.

- **اختبار استقرارية البواقي من خلال دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية:** لاختبار استقرارية البواقي نعتمد على دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية لكل من بواقي التقدير ومربع بواقي التقدير كما موضح في الشكلين المواليين:

الشكل رقم (02): دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي التقدير

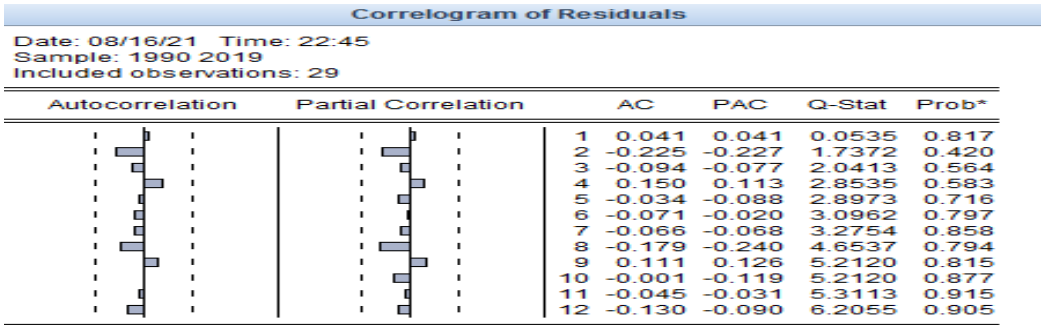

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الشكل السابق يتضح أن النتوءات للارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي تقع كلها داخل مجال الثقة، وبالتالي فبواقي التقدير مستقرة.

الشكل رقم (03): دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع بواقي التقدير

Correlogram of Residuals Squared

Date: 08/16/21 Time: 22:45
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

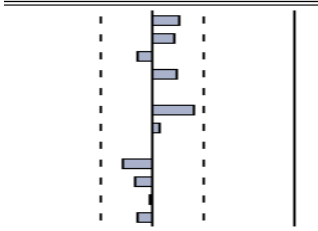

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
1			0.193	0.193	1.1960	0.274
2			0.168	0.136	2.1353	0.344
3			-0.106	-0.170	2.5271	0.470
4			0.180	0.224	3.6885	0.450
5			-0.007	-0.048	3.6903	0.595
6			0.309	0.273	7.4249	0.283
7			0.054	-0.011	7.5442	0.374
8			0.000	-0.153	7.5442	0.479
9			-0.219	-0.117	9.6992	0.375
10			-0.116	-0.161	10.332	0.412
11			-0.017	0.109	10.346	0.500
12			-0.108	-0.254	10.957	0.533

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الشكل السابق يتضح أن النتوءات للارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع البواقي تقع كلها داخل مجال الثقة، وبالتالي فبواقي التقدير مستقرة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير:** باستعمال اختبار Jaque – Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال Jaque – Bera الذي يساوي 0.50 أكبر من مستوى المعنوية 5٪، وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرض العكسي.

الشكل 04: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير

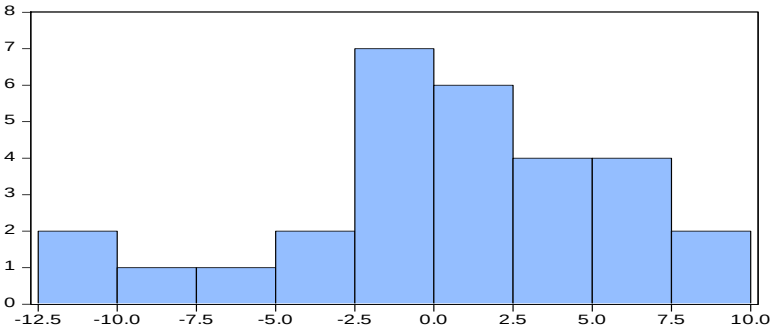

Series: Residuals
Sample 1991 2019
Observations 29

Mean	0.516699
Median	1.647602
Maximum	9.345803
Minimum	-11.34111
Std. Dev.	5.203226
Skewness	-0.530174
Kurtosis	2.928282
Jarque-Bera	1.364788
Probability	0.505406

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

خلاصة الفصل:

أظهر هذا الفصل واقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة (1990–2021) أنها تعد من المصادر الثانوية المهمة للعملة الصعبة في الجزائر، رغم محدودية حجمها مقارنة بإجمالي التحصيلات الخارجية من صادرات المحروقات، وقد تم استخلاص النتائج التالية:

ضعف حجم التحويلات مقارنة بعدد الجالية الجزائرية حيث ورغم تجاوز عدد المهاجرين الجزائريين 2 مليون شخص، فإن حجم التحويلات المسجلة عبر القنوات الرسمية يظل متواضعًا، وهو ما يعكس محدودية الثقة في النظام المصرفي المحلي، وكثرة اللجوء إلى القنوات غير الرسمية.

تحسن طفيف في التحويلات خلال فترات استقرار اقتصادي وسياسي فقد شهدت الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 ارتفاعًا طفيفًا في تدفقات التحويلات، مستفيدة من تحسن الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط لكنها بقيت دون المستوى المتوقع، ولم تشكّل دعمًا كبيرًا للحساب الجاري، دور محدود للتحويلات في دعم ميزان المدفوعات: التحويلات ساعدت إلى حد ما في التخفيف من عجز الحساب الجاري، خصوصًا في فترة تراجع عائدات النفط (2015–2021)، لكنها لم تكن كافية لتغطية العجز الناتج عن الصادرات الضعيفة خارج المحروقات.

العلاقة الطردية مع ميزان المدفوعات أي كلما ارتفعت التحويلات، سجل تحسن نسبي في ميزان المدفوعات مما يؤكد على أهمية هذا المورد كأداة داعمة للاستقرار المالي الخارجي. ومع ذلك، تبقى الحاجة ملحة لإصلاحات هيكلية في المنظومة المصرفية لتوسيع أثر هذه التحويلات.

وأخيرا الاستخدام الاستهلاكي للتحويلات حيث تشير الدراسات إلى أن أغلب التحويلات تستخدم لتغطية حاجات استهلاكية مثل الغذاء، التعليم، والسكن، مع غياب شبه كلي لتوجيهها نحو الاستثمار أو خلق المشاريع مما يحد من أثرها التنموي الحقيقي.

الخاتمة

الخاتمة

تعد التحويلات المالية للمهاجرين من أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي اتسع تأثيرها في العقود الأخيرة، خاصة على مستوى الدول النامية، لما لها من آثار إيجابية على الاستقرار المالي للأسر، وعلى ميزان المدفوعات الوطني من خلال توفير موارد دائمة من العملة الصعبة، والمساهمة في تمويل العجز وتقوية احتياطات الصرف.

وقد سعت هذه الدراسة إلى إبراز أثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، من خلال مقاربة نظرية وتطبيقية.

النتائج النظرية:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تحتل التحويلات المالية مكانة أساسية ضمن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وهي أكثر استقرارا من الاستثمارات الأجنبية والصادرات لأنها لا تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية أو السياسية.
- تؤدي التحويلات المالية دورا مزدوجا، اقتصاديا من خلال دعم احتياطي النقد الأجنبي، واجتماعيا من خلال تحسين مستوى معيشة الأسر وخفض الفقر والبطالة.
- تتأثر التحويلات بعدة دوافع (الإيثار، المصلحة، الادخار) وعوامل (دخل المهاجر، سياسات التحفيز، كفاءة البنوك)، مما يفسر تفاوت حجمها بين الدول.
- رغم إدراج التحويلات المالية كمكون دائم في الحساب الجاري، فإن دورها ظل ثانويا أمام هيمنة عائدات المحروقات، التي شكلت أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

النتائج التطبيقية:

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- تشير الدراسة إلى أن جزءا مهما من تحويلات المهاجرين لا يسجل ضمن القنوات البنكية الرسمية مما يعني أن الأثر الحقيقي للتحويلات على ميزان المدفوعات أقل مما هو ممكن نظريا.
- ضعف النظام المصرفي وارتفاع تكاليف التحويلات الرسمية يدفع المهاجرين نحو السوق السوداء أو طرق غير مباشرة.

الخاتمة

- رغم وجود أكثر من 2 ميلون مهاجر جزائري في الخارج، إلا أن متوسط التحويلات لا يتناسب مع هذا العدد، ما يشير إلى فجوة كبيرة في استقطاب هذه الموارد.
- سجلت التحويلات تراجعا خلال التسعينات بسبب الأزمة الأمنية، وتحسنا طفيفا بعد سنة 2000 مع استقرار الأوضاع، إلا أنها بقيت دون مستوى الطموحات، خاصة خلال فترات الأزمات المالية العالمية أو انخفاض أسعار النفط.
- في فترات معينة، فاقت قيمة التحويلات المالية للمهاجرين قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، مما يجعلها ثاني مصدر للعملة الصعبة بعد الصادرات الطاقوية.
- يؤدي ارتفع حجم التحويلات إلى تحسن نسبي في ميزان المدفوعات، لكن هذا التأثير التحسن محدودا لعدم كفاية حجم التحويلات مقارنة بالعجز العام.
- تبين من دراسة للبنك الأوروبي للاستثمار أن 95% من التحويلات في الجزائر تستخدم لتغطية النفقات اليومية (الغذاء، الصحة، السكن، التعليم)، بينما لا تتجاوز نسبة الاستثمار 8% من مجموع التحويلات.
- تراجعت نسبة التحويلات مقارنة بالناتج الداخلي الخام والصادرات غير النفطية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس ضعف مساهمتها في دعم الأداء الاقتصادي الكلي بشكل فعّال.
- غياب استراتيجيات تحفيزية موجهة للجالية الجزائرية بالخارج، وضعف القنوات المصرفية الرقمية جعل التحويلات البنكية أقل تفضيلاً مقارنة بطرق التحويل غير الرسمية.
- وجود أثر معنوي سالب للتحويلات المالية للمهاجرين على رصيد ميزان المدفوعات، ويمكن إرجاع ذلك إلى ظهور ما يعرف بأثر الطفرة، حيث أدت زيادة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين إلى ارتفاع حجم الواردات، وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على سعر الصرف الحقيقي نتيجة استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة بسبب زيادة الطلب السلعي مقابل محدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
- تبين من خلال تحليل السلسلتين الزمنيتين للتحويلات المالية للمهاجرين ورصيد ميزان المدفوعات خلال فترة 1990 –2021 أن تطورهما تأثر بوضعية الاقتصاد الوطني المعتمد بصفة شبه كلية على العوائد النفطية، بالإضافة إلى تأثر حجم تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، وهو ما يعني تحقق الفرضية الثانية للدراسة.

- بين اختبار التكامل مشترك باستخدام اختبار جوهانسن–جيسليس وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين رصيد ميزان المدفوعات والمتغيرات المفسرة ومن بينها التحويلات المالية للمهاجرين، مما يدل على أنها تتغير سويا في الأجل الطويل، وهو ما يعني تحقق الفرضية الثالثة للدراسة.
- تتمثل المتغيرات المؤثرة على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى التحويلات المالية للمهاجرين في أسعار النفط، نظرا للاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية، أما المتغير الثاني فيتمثل في سعر الصرف نتيجة عدم جدوى سياسة تخفيض العملة التي تم اللجوء إليها من أجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، كما بينت نتائج الدراسة تأثير الانفتاح التجاري والتضخم على رصيد ميزان المدفوعات، بسبب هيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية وزيادة المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية في الجزائر، وكذا تأثر القطاعات المصدرة سلبا بالتضخم بسبب زيادة تكاليفها.

الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها تدرج الاقتراحات التالية:

- تحسين قنوات التحويل الرسمية وخفض تكاليفها لجذب تدفقات أكبر عبر النظام المصرفي.
- إطلاق منتجات استثمارية موجهة للجالية الجزائرية مثل الصكوك الإسلامية، الحسابات الاستثمارية بالعملة الصعبة، وصناديق مشتركة.
- تعزيز الشفافية والتواصل مع الجالية عبر البعثات القنصلية والاقتصادية.
- إصلاح بيئة الأعمال لتوفير إطار آمن وجاذب لتحويل التحويلات نحو الاستثمار المنتج.
- اعتماد استراتيجية وطنية لتحفيز تحويلات الجالية ودمجها في السياسات الاقتصادية الكلية.

آفاق الدراسة:

نظرًا لأهمية موضوع ميزان المدفوعات في تقييم الوضعية الاقتصادية والمالية لأي دولة، فإن هذه الدراسة تفتح المجال أمام أبحاث مستقبلية أكثر عمقًا في الجوانب التالية:

- تحليل العلاقة السببية بين تطورات عناصر ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة في ظل التذبذبات المتكررة في أسعار النفط والظروف الجيوسياسية العالمية.
- دراسة تأثير السياسات التجارية والنقدية على حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال والعمليات المالية، من خلال نماذج قياسية تعتمد على بيانات زمنية موسعة.

- الربط بين ميزان المدفوعات والاستقرار النقدي، خاصة من خلال دراسة أثر الاحتياطات الدولية وصافي التدفقات المالية على سعر الصرف والتضخم.

المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر و التوزيع عمان ،الأردن، 2011.
- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، مصر 2009.
- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان ،بيروت 2003.
- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر، 2007.
- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي " نظرة عامة على بعض القضايا"**، مصر، دار الجامعة الجديدة 2005.
- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية البنانية، 1994.
- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2001/ 2002.موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2000.
- عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2010.
- عبد الكريم جبار العيساوي، **التمويل الدولي (مدخل الحديث)**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الاولى، عمان ،الأردن، 2012.
- كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2015.
- مجدي محمود شهاب وسوزي عادلي ناشد، **اسس العلاقة الاقتصادية الدولية**، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
- محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، دار التعليم الجامعي مصر، 2016.

- مدحت محمد العقاد، محمد عبد العزيز عجمية، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.
- مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2015.
- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2011.
- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان ،الأردن 2006.
- إيمان عطية ناصف،هشام محمدعمارة،مبادئ الاقتصاد الدولي ،دار التفاح للتجليد الفني 2008،الإسكندرية مصر، ص 300.

المجلات والدوريات

- بزارية أمحمد وآيت سي معمر نوال ، الأثر الانمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، جامعة يحي فارس المدية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير الجزائر، المجلد 7 ، العدد 7، 15 افريل 2017.
- بوطالبي هشام وبن سعيد محمد ، التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية –دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات– مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة المجلد 12، العدد 2 ، 2017 .
- بوعتلي محمد ، عزواني ناصر، المحددات الفردية للتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، المجلد 12، العدد 25، 2018.
- فرجاني سهيلة، سلام عبد الرزاق، واقع التحويلات المالية للمهاجرين في المنطقة العربية، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، المجلد 4، العدد 2، 2024.
- مخلوفي عبد العالي، موزاوي عائشة، تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 2023.
- ملحاوي فاطمة الزهراء ، الأثر الانمائي للتحويلات المالية للمهاجرين بالدول المغاربية ، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 9 العدد 1 ، 2018 .

- منال جابر مرسى، دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر –دراسة قياسية للفترة 1990–2019–، مجلة البحوث المالية والتجارية كلية التجارة ، جامعة عين شمس،مصر ، المجلد 22 العدد 1، 2021.
- نادية سوداني، تكاليف إرسال التحويلات المالية للمهاجرين في العالم أسبابها وطرق خفضها –دراسة حالة إقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى–، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 18، العدد 29، 2020.
- عياش زبير، نوفل بعلول، اختبارعلاقة التكامل المشترك بين سعر صرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر مابين الفترة2015 /2000–،مجلة البشائرالاقتصادية ،جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر،المجلد3،العدد2،2017،ص96 .

الرسائل والأطروحات

- بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017.
- بوطالبي هشام ، المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين– دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر، 2019 – 2020 .
- نادية سوداني، تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة بعض البلدان العربية خلال الفترة 2000–2010 ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2010– 2011.
- ناهض قاسم القدرة، **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق عالجه**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2013.
- وليد لطيف، **الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل و الاستقبال**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2011/2010.
- سعيدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 1998.

المطبوعات

- لطرش جمال، محاضرات في المالية الدولية، مطبوعة موجهة لطلاب السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف،2024-2025

المواقع الالكترونية

- https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS World Bank Indicator 2018.
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة،ص274.

المراجع باللغة الأجنبية

- Coiffard, M "La Coopération Internationale Sur Les Transferts De Fonds Des Migrants, Quels Enjeux Pour Quelle Perspective ?". *Revue européenne des migrations internationales* 28, no. 1 (2012).
- Hillel R. & F. Docquier, The Economics Of Migrants Remittances, Handbook of The Economics Of Giving, Altruism And Reciprocity, Volume 2pp.
- Lucas, Robert EB, and Oded S, Motivation to Remit : Evidence from Botswana, The Journal of Political Economy 1985.
- Brown, Richard PC, Estimating Remittance Functions for Pacific Island Migrants, World development 25, no 4 1997.
- Stark O, and D.E.Bloom 1985, The New Economics Of Labor Migration, American Econimic Review 75.
- El Sakka M, McNabb R 1999, The macroeconomic determinants of migrant remittances, World Dev 27.
- Adams RH Jr 2008 The Demographic, Economic and Financial determinants of International Remittances in Developing Countries, Policy Research Working Paper.
- Higgins. M, Hysenbegasi A, Pozo S 2004 Exchange-rate uncertainty and workersremittances, Appl Fin Econ 14.
- Chami R 2008 Remittance and institution : are remittance a curse ? IMF Working Paper WP 08/29.

- congress of united state , congressional budget office(CBA) , remittances: international payment by migrants; a series on immigration, may 2005, p11.

- Bouklia-H.R (2010) , Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l'Algérie , Cahiers des migrations internationales N°: 104 , BIT , Geneve , pp :28.